ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Iyad Sulaiman Muhammad

University of Diyala / College of Education for Human Sciences

Email: dr.ayadsulaiman@gmail.com

Keywords:

Syntactic representation , linguistic competence , Al-Rummani

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 14. Feb.2026

Accepted 9. Mar.2026

Published 10. Aug.2026

The Syntactic Representation of Linguistic Competence in al-Rummani (d. 384 AH) in his Commentary on Sibawayh's Book as an Example

A B S T R A C T

This research focuses on demonstrating the relationship between syntactic representation and linguistic competence through al-Rummani's methodological and scientific abilities in the study of Arabic grammar. Therefore, I have taken al-Rummani and his commentary on Sibawayh's book as an example of grammatical analysis within a linguistic-grammatical approach. In this approach, I attempt to understand the function of grammarians and its relationship to linguistic theories and their analytical methodologies. In this study, I focus on analyzing grammatical discourse with its distinctive features and characteristics, because linguistic competence manifests itself in syntactic representations that reflect the speaker's ability to employ their language appropriately to the demands of the context.

Linguistic theories strive to clarify and codify grammatical phenomena to ensure the accuracy of their descriptions and the ability of their methodologies to explain their issues and rules. This is because linguistic competence is the foundation that every linguistic theory seeks to fulfill in its methodology, as it is an indicator of its success and the comprehensiveness of its view of the linguistic system. Furthermore, it governs grammatical structures at the level of constructing syntax and speech production among speakers, as well as at the level of comprehension and understanding of the words and structures they hear.

Studying and monitoring the linguistic competence of grammarians through their analysis of grammatical structures indicates their ability to describe linguistic phenomena, construct their rules and regulations, as well as monitor their details and represent them, and then interpret this using scientific research tools at the levels of induction, deduction, organization, foundation, and evaluation. Therefore, I was keen to monitor the linguistic texts that are consistent with what the linguistic theories have presented regarding them.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss1.5028

التمثيل التركيبي لكِفايةِ الألسنـيّ اللُّغويَّةِ الزُّمانِـيَّ (ت٣٨٤هـ) فِـي شرحه علـى كتاب سيبويه مثالاً

أ.م.د إيـاد سُليمان مُحمَّد
كُليَّةُ التَّربيَّةِ للعلومِ الإنسانيَّةِ / جامعة ديالـى

الملخّص :

يركز البحث على بيان العلاقةِ بين التَّمثيلِ التَّركيبيّ وكفايةِ الألسنيّ اللُّغويَّة من خلالِ قدراتهِ المنهجيَّة والعلميَّة فِي دراسة النحو العربيّ ؛ لذا اتخذتُ من الزُّمانيّ وشرحهِ لكتاب سيبويه مثالاً للتحليلِ النحويّ فِي مُقاربةٍ نحويَّة لسانيَّة أُحاولُ فيها الوقوفَ على الوظيفةِ التي يؤدّيها النُّحاةُ، وعلاقتها بالنظريات اللِّسانيَّةِ ومناهجها ذات الطابع التحليلي، وعمدتُ فِي دراستي هذهِ إلى تَحليلِ الخِطابِ النحويّ بمزاياه وخصائصه ؛ لأنَّ الكِفايةَ اللُّغويَّةَ تَتمظهرُ في التَمثيلاتِ التَّركيبيَّةِ التي تَعكسُ قُدرةَ المُتكلّمِ على تَوظيفِ لغتهِ بما يُناسبُ مُقتضيات السِّياق .

كما أنَّ النظرياتِ اللِّسانيَّةَ تسعى جَاهدةً إلى تَبيينِ الظواهر النحويَّةِ وتقعيديها ؛ للتأكدِ من سلامةِ وصفها، وقدرة مناهجها على تفسير قضايَّاها وأحكامها ؛ لأنَّ الكِفايةَ اللُّغويَّة هي الأساسُ الذي تحرصُ كلَّ نظريَّة لسانيَّة على استيفائهِ فِي منهجها، إذ تُعدُّ مؤشراً على نجاحها وتكامل نظرتها إلى النظام اللُّغويّ ؛ كما أنَّها تَتحكمُ بالتَّراكيب النحويَّة على مستوى بناء التَّراكيب وإنتاج الكلام عند المُتكلّمين، ومستوى الفَهمِ والإدراك لِما يَسمَعُهُ من ألفاظها وتراكيبها .

إنَّ دراسةَ كفاية الألسنيّ ورصدها من خلال تحليلهِ للتَّراكيب النحويَّة أمرٌ يؤشرُ قدرة النحاة على وصف الظواهر اللُّغويَّة وبناء قواعدها وضوابطها، فضلاً عن رصد جزئياتها والتمثيلِ لها، ثُمَّ تفسير ذلك باستعمال أدوات البحث العلمي على مستويات الاستقراءِ والاستنباط والتنظيمِ والتأصيلِ والتقويم؛ لذا حرصتُ على رصدِ النصوصِ اللُّغويَّة المتوافقة مع ما قدَّمته النظريَّات اللِّسانيَّة بخصوصها .

ولتحقيق ذلك اختطتُ لنفسيّ منهجاً يقومُ على بيانِ كفاية الألسنيّ وأثرها في تحليل التَّراكيب النحويّة على مستويات : الوصف والاستقراء، والتفسير والتعليل، فضلاً عن التقعيد والتقويم، وهِي أعمالُ لُغويَّة يقومُ بها الألسنيُّ كوظيفةٍ منهجيَّة لتأسيسِ معرفةٍ لُغويَّة يَستطيعُ توظيفها في معالجة ما يعرض لهُ من قضايا لُغويَّة مهمة تشغل البحث العلمي، مثل: آليات اكتساب اللُّغة، واجتناب الزلل فِي الكلام، ورصدِ التَّفاوت بين المُتكلّمين فِي كفاياتهم اللُّغويَّة، فضلاً عن إيجاد المشتركات اللُّغويَّة بين اللُّغات من دون إهمال الإشارة إلى ما تختص بهِ كلّ لغةٍ عن غيرها، ثُمَّ اختتمتُ البحث بأهم نتائجهِ وإنْ ذُكرت في تضاعيف البحث وطياتهِ، ورتبتُ مظان البحث في آخرهِ هجائياً آملاً في أن يكونَ هذا العملُ مُفيداً لقارئهِ ومُساعداً لمن يروم البحث في أمثالهِ .

الكلمات المفتاحية: التمثيل التركيبي، الكفاية اللغوية، الرماني .

المبحث الأول: التَّمثيلُ التَّركيبِـيّ وكفاية الألسنيّ اللُّغويّة بين المفهومِ والوظيفةِ

أولاً : التَّمثيلُ التَّركيبِـيّ المفهومِ والوظيفةِ

(١) مفهوم التَّمثيل التَّركيبـيَّ :

التَّمثيلُ لغةً : التَّصويرُ، يُقالُ : " مثَّلتُ لهُ كذا تمثيلاً إذا صوَّرتَ لهُ مِثاله بِكتابةٍ وغيرها، ويُقالُ : مَثَّلتُ بالتَّثقيلِ والتَّخفيفِ إذا صوَّرتَ مِثالاً " **(ابن منظور، ١٩٨٢، ج١١، ص. ٦١١)**، والمِثالُ اللُّغويُّ : هو نَموذجٌ كَلاميٌّ يُحتذَى بهِ للقياسِ عليهِ ؛ لأنَّهُ " القالبُ الذي يُقدَّر على مِثلهِ " **(ابن منظور، ١٩٨٢، ج١١، ص. ٦١١)**، والمِثالُ مأخوذٌ من

المَثلِ بقصدِ التسويةِ والحِذوِ سواءٌ أكانَ بينهما شبهٌ أو لا، قال ابن منظور: " مِثل : كلمةُ تَسوِيَةٍ، ومَثَّلَ الشيء بالشيءِ : سوَّاه وشبَّهه بهِ وجعلهُ مِثلَهُ وعلى مِثالهِ، ويُقالُ : مَثَلُ زيد مثلُ فلان، وإنَّما المَثلُ مأخوذٌ مِن المِثالِ والحَذوِ" **(ابن منظور، ١٩٨٢، ج١١، ص. ٦١٢)** .

والأمثلةُ التي يستعملها اللُّغويُّونَ للقياسِ عليها عند بناءِ القواعد والأصولِ اللُّغويَّةِ، أو تفسيرِها وتعليل أحكامها، أو النسج على منوالِها تستعملُ كـ" **تقنية إجرائية تُسهلُ الكشفَ عن قوانين الظاهرة محل الدِّراسةِ " (شقروش، ٢٠١٢، ص. ٥١٩)**، فهي أداةٌ مهمةٌ من الأدوات التي يستعينُ بها اللِّسانيّ على دراسةِ الظواهر اللُّغويَّة، وتتبع أجزائها المتناثرة فِي تضاعيف اللُّغةِ ؛ لأنَّها تسهمُ فِي الاستدلالِ على مظاهرِها عند المُتكلِّمينَ، فهي بذلك " **تقنيةٌ إجرائيةٌ تُمكن الباحثين من تـتبعِ مسار الفرضيَّـات من غير استطرادات هامشية تقطع هذهِ المسارات"(شقروش، ٢٠١٢، ص. ٥٢٠)**.

أما التَّمثيلُ التَّركيبِـيّ فهو آلية بناء وتوضيح تساعدُ اللِّسانيَّ فِي " **تَصويـرِ النِّظامِ النَّحويّ بأشكالٍ كـلاميَّـةٍ مُختَلفةٍ مَنطُوقةٍ أو مَكتُوبةٍ "(جواد، ٢٠٠٧، ص. ٥)**، فيُؤدِّي التَّمثيلُ التَّركيبيّ وظيفةَ المُحاكاةِ للكلامِ الفَصيحِ بقَصدِ إيضاح القَوانينِ والأنظمةِ الرَّاسخةِ فِي أذهانِ المُتكلِّمينَ ؛ لغَرضِ إيصَالها إلى الافَهامِ بدلالاتها الكَامِنةِ، وهذا يتوافق مع ما صرَّحَ التهانويُّ بهِ بقولهِ : " **إنَّ التَّـمثيلَ يُذكرُ لإيضاح القَاعدة، وإيصالها إلـى فَهمِ المُستفيد**، كما يُقال: الفاعلُ كذا، ومِثالـه زيدٌ في: ضَرَبَ زيدٌ **"(التهانوي، ١٩٩٨،ج٣، ص. ١٣٤٠–١٣٤١)**؛ لذا فإنَّ ما يُستدلُ بهِ على القاعدةِ النَّحويَّةِ إيضاحاً وشرحـاً يُسمى تَمثيلاً سواءٌ أ تَعلَّقَ بالألفاظِ أم الجُملِ أم التَّراكيبِ أم السِّياقِ مِن دون أن تكونَ الأمثلةِ التي تَشرحُ القواعدَ مَصدراً لإنشائِها **(اللبدي، ١٩٨٩، ٢٠٨)**.

والتَمثيلاتُ التَّركيبيَّـةُ هي عبارةٌ عن عَمليَّات ذهنيَّـةُ أو نَفسيَّةُ أو عَقليَّـةُ، يتمُّ بموجبها إعادةَ التَّركيب والإنتاج اللُّغويّ الحسيّ أو الذهنيّ لموضوعٍ ما، وهذا الأمرُ غالباً ما يكونُ مُدركاً عند المستمعينَ حسياً أو ذهنيـاً بوساطةِ التَّراكيب اللُّغويَّة ومضمونها المعرفيّ المتجذر فِي الكفايةِ اللُّغويَّةِ للمُتكلِّمين ؛ لأنَّ **التَّـمثيلاتِ التَّركيبيَّـةَ عمليَّـةٌ تتطلبُ استحضاراً ذهنيّـاً للمَعرفةَ الإدراكيَّـة اللُّغويَّـة لدى المُتكلِّم** ؛ لإنَّـها منتوجٌ لُغويٌّ ثقافِيٌّ وذِهنِيٌّ يُربطُ فيهِ المُتكلِّمُ برغبةٍ بين المَعارفِ التي يَملُكها سليقةً والقابعةَ فِي ذهنهِ، ليوظفها بمهارة كأدواتٍ أدائيَّة تواصليَّة بصبغة لُغويَّة بينهُ وبين غيرهِ ممَّن يَرغبُ بالتَّواصلِ معهم **(داخل ونفال، ٢٠٢٤، ٢٥)** .

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ اللِّسانِيَّ لا يستطيع أن يأخذ الجمل أو التَّراكيب التي تصدر عن المُتكلِّم كما هي، ويعاملها على أنَّها جزءٌ من اللُّغة التي تُولِّدها القواعد النحويَّـة، بل عليهِ أن يرقـى بهذهِ الجمل أو التَّراكيب إلى مرتبة المِثاليَّـة، وأن يجعلها أقرب إلى الكمال من خلال مجموعة من الإجراءات المنهجيَّة التي تُضفِي لها صبغةَ علميَّة تتهيـئ فِي ضوئها تلك المعطيات اللُّغويَّة إلى الدراسة العلميَّة والتحليل .

ولعلَّ من المناسبِ هنا أنَّ أُبين إمكانية انتقال الأمثلةِ أو المُعطيات اللُّغويَّة من الفطريـة فِي البناء والاستعمال إلى المِثاليـة التي تُشكلُ هدفاً يسعى اللِّسانِيّ جاهداً لتحقيقهِ؛ لأنَّ ذلك يُعدُّ أساساً منهجياً وعلمياً؛ لاعتماد تلك المعطيات اللُّغويَّة في الدراسةِ اللِّسانيَّة، إذ لا بُدَّ من أن تَمرَّ هذهِ الأمثلة بثلاث مراحل للوصول إلى هذا المستوى المثاليّ.

(عبد الرحيم، ٢٠١٢، ١٤) :

أولها: التنظيم، وذلك من خلال توزيع الأمثلة على مجموعات بحسب درجة التشابه والاختلاف بينها، على أن يتمَّ التغاضي عن زلاتِ اللِّسان، ومشكلات التِّكرار، والعيوب النطقيَّة وغيرها؛ لأنَّ تصنيف الأمثلةَ أو إعادة توزيعها أداة وصفيَّة يُفضي للكشف عن البنى العمية والقواعد الكلِّية.

وثـانيها: القياس، إذ يسعى الألسنيُّ في هذهِ المرحلة إلى توحيدِ النماذجِ اللُّغويَّةِ، والابتعادِ عن التنوعِ، ومعاملة المُعطيات اللُّغويَّة على أنَّها متجانسة .

وثالثها: التجريد، وتقتضى هذه المرحلة فك ربط الجمل بالسِّياق الذي تنتمي إليهِ، وعزلها عنه، فضلاً عن إبعاد النماذج اللُّغويَّة عن أيّ نوع من أنواع المؤثرات فيها تمهيداً لدراستها .

(٢) وظيفةُ التَّمثيل التَّركيبِـيّ

التَّمثِيلاتُ التَّركيبيَّةُ " **أداةٌ يَتَوسلُ بها الناظرُ ؛ لوضعِ القاعدةِ أو تَفسيرِ الكلامِ، وهي غيرُ مُرادةٍ لِذاتها، وإنَّما المُرادُ البَرهنةُ على القضايـا، ولهذهِ الاعتبارات تستوي الشواهدُ والأمثلةُ فِي قابليةِ الصِّياغةِ الصوريَّـةِ" (بودرع، ٢٠١٤، ص. ٧٢٥)**، إذ إنَّها صورٌ يُعرفُ بها المُستوى التَّنظيميّ للأشكالِ اللُّغويَّـةِ في لُغةٍ ما، وهي من الأنماط التَّـأويليَّةِ التي اعتمدها النُّحاة في تَفسيراتِهم لما أشكلَ من كلامِ العَربِ، أو لِما خرجَ عن القواعد من المُثل التي تُصورُ النِّظامَ النَّحويَّ برمتهِ، إذ يسعى النَّحويُّ إلى المُلائمةِ بين ما هو قَائمٌ في الاستعمالِ اللُّغويّ، وبينَ القَوالب المُمثلة لها في النِّظام النَّحويّ للُّغةِ بالتزامِ مَسالك التَّفسير، والتَّقدير، والتَّأويل .

فالتَّمثيلُ أداةٌ منهجيَّةٌ من صُنعِ النَّحويّ أو اللِّسانِيّ بما يَتصورهُ عن تراكيب اللُّغةِ من أبنيةٍ ذهنيَّـةٍ، وأُصول استعمالها وتكوينها، فهي كلامٌ يُفسرُ بهِ النحويُّ ما يستعملهُ المتكلِّمُ من تراكيبٍ لُغويَّةٍ ؛ ليستقيمَ لهُ وصفهُا، ويتأكد من سلامةِ إجراءاتهِ بوساطتها ؛ وليتسنى لهُ وضعها فِي سياقهِ القواعدي، أو تصنيفها ضمن النظام اللُّغويّ لتلك اللُّغة بعد إجراءِ تقويم أولي لها**(بودرع، ٢٠١٤، ٧٢٥-٧٢٦)**، " فما يُمكنُ تسميتهُ **بأصلِ تـقديـر الكـلام : هو مَجموعُ الأبـنيَّـة الذِّهنيَّة المُقدَّرةِ** – سواءً أ كانت تراكيب جُمليَّة أم أبنية صرفيَّة –، **وهي من صُنعِ النَّحويّ**، لا من وضعِ الواضعِ، واستعمالِ المُتكلِّمِ "**(بودرع، ٢٠١٣، ص. ١٣٠-١٣١)** .

ويُعبرُ التَّمثيلُ عن وَعي النُّحاة بمُكوّنات اللُّغة ونظامِها، ودليلاً من الأدلة التي يَتمسكونَ بها فِي رفض الآراء اللُّغويَّة أو تثبيتها، ويُؤكدُ ذلك سَعيَهم المستمر لاكتشافِ النِّظامِ اللُّغويّ الذي يَحكمُ الكلامَ بناءً ودلالات وروابط ، ويَتضحُ ذلك من خلال مَعرفةِ الإجراءاتِ والخطوات التي تُؤدِّي طَوعاً أو كَرهاً إلى تَحويلِ الألفاظ والتَّراكيب التي لا رابط بينها إلى نصّ لُغويّ مُتماسكٍ يُمارسُ وظيفةً معيَّنةً اجتماعيًّاً **(جواد، ٢٠٠٧، ٥)** .

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ الخِطابَ يتكوَّن لزوماً من مجموعة من التمثلاتِ اللُّغويَّة التي تُعيدُ انتاج السُّلوك عملياً بدفع من المعارف السابقة التي يملكها الانسان، إذ يُطلقُ التَّمثيلُ على " **العمليَّـة التي يقومُ بها الإدراكُ؛ لاستخلاصِ المَعرفة، وجعلها فِي مُتناولِ العقل، بناءً على استدعاءِ المعلوماتِ من الذاكرةِ؛ لإعادةِ البناءِ المعرفيّ من خلالِ دمج مُفرداتٍ كثيرةٍ تبعاً لما يتطلبهُ موقفُ التَّمثيلِ "(عابد، ٢٠١٨، ص. ٣١٦)** .

وربط "جاكندوف" بين الكِفايةِ والتَّمثيلِ من خلال تبنيه تصوراً لسانيًّاً قدّمَ فيهِ ما يُسهمُ في فَهمٍ أعمقَ لعملِ اللُّغةِ، وتفسير القُدرةِ على استعمالها باعتمادهِ على مفاهيم الكفايةِ، والأداءِ، والتَّمثيلِ، كمجالات للكشف عن الكيفية التي يُدرك من خلالها المُتكلِّم مخزونه اللُّغويّ، فضلاً عن الآليات الذهنيَّة والقواعديَّة لإنتاجهِ واستعماله **(الفريدي وعبد الحميد، ٢٠٢٤، ٤٠١)**، فـ" **الأمثلةُ : أداةٌ يتوسَّلُ بها النَّـاضرُ لوضعِ القاعدةِ أو تَفسيرِ الكلامِ، وهي غيرُ مُرادةٍ لذاتها، وإنَّما المُرادُ منها البرهَنةُ على القضايا "(بودرع، ٢٠١٤، ص. ٧٢٥)** .

ثانياً: كِفايةُ الألسنِـيّ اللُّغويَّـةُ "المفهوم والوظيفة"

الألسنـيُّ تسميةٌ للباحثِ فِي علوم اللِّسانِ الذي يحرصُ على استعمال أدوات علميَّة وطرق منهجيَّـة لدراسة اللُّغة، ويحاولُ جاهداً رصدَ مظاهر الكفايَّة اللُّغويَّـة عند المُتكلِّمين، واستنباط النظام اللُّغويّ الذي يتحكمُ بها ؛ تمهيداً لتعلُّمها واكتسابها ؛ **فالكِفايةُ اللُّغويَّةُ هـي المَجالُ الحقيقـيُ الذي يَجبُ أنْ يكتشفَه** اللِّسانيُّونَ ؛ لأنَّها تضمُّ النِّظامَ اللُّغويَّ بصورتهِ المُجردةِ عن العوامل الخارجيَّة، " **فينبغي على اللِّسانيينَ استنباط القواعد الكُلِّية التي تحكم ذلك النِّظام اللُّغويّ الذي تـتـشرَّبه الكفايةُ اللُّغويَّةُ بصورةٍ فِطريَّة** "**(الفريدي وعبد الحميد، ٢٠٢٤، ص. ٣٩٦)**، وبذلك يكونُ النَّحوُ المُستنبطُ واصفاً ومُفسراً للكِفاية ذات السِمة الإبداعيَّةِ لدى المُتكلِّمِ .

واللِّسانِيُّ بما يَملكهُ من أدوات علميَّة للتحليل اللُّغويّ **يُحاولُ الكشفَ عن كفاية الفردِ** اللُّغويَّة، وما يَملكهُ من مَعرفةٍ بقواعد لُغتهِ ونظامها هو موضوعُ الدِّراسةَ اللِّسانيَّة ومضمونها الحقيقي، فاللِّسانِيُّ " لا يُمكنهُ أن يَدرسَ اللُّغةَ **إلا بفحصِ ما يَقولهُ الفرد**، فإنَّ هذهِ **الأقوال الفعليَّـة التـي هـي جزءٌ من أدائه، لا تكون إلا جزءً من الدَّليل على كفاءته، ويَكونُ الحدسُ المُتمثل فِي الأحكامِ التـي يُصدرها الفرد الجزء الثَّانـي من هذه الكفاءة** "**(مؤمن، ٢٠٠٥، ص. ٢١١-٢١٢)** .

وتتحدد وظيفة الألسنـيّ فِـي قُدرته على أنَّ يُقدّمَ وصفاً لـ" مَلَكَة المُتَكَلِّم اللُّغويَّة مِن خلالِ ما يَعرِضُهُ مِن شَواهِدَ وأَمثلةٍ مِن لِسانِ العَرَبِ تَشتَمِلُ عَلَى المَوادِّ اللُّغويَّة، وتتَضَمَّنُ نِظَامَ تَخريجَ الفُروعِ مِن الأُصولِ، وطَريقَةَ قِياسِ المُمكِنِ عَلى المَوضُوعِ "**(بودرع، ٢٠١٤، ص. ٦٩٩)**، فلا يَقتصرُ دور الألسنيّ على وصفِ اللُّغةِ التي يعكفُ على دراستها ألفاظاً وصيغاً وتراكيب، بل يَقعُ عليهِ أيضاً تفسيرُ نشأة تلك الصيغ، وتـأويل تراكيبها، بما يضمن الاهتداء إلى الحقائق اللُّغويَّة التي تفسر ظواهرها .

ويرى تشومسكي أنَّ الأساس فِي عملِ اللِّسانِيّ أنْ " **يُحللَ المادَّةَ بالاستناد الى تقنياته ونظرياته العلميَّة**، فِي حين أنَّ مُتكلِّمَ اللُّغةِ يُدلي أمامنا بالمَعلُوماتِ حول الجُمل التي تَسائلَ حَدسُه حولها، **فنتوصلُ من خلالِ مُساءلة حَدس المُتكلِّمِ اللُّغويّ إلى كفايـته اللُّغويَّـة** " **(زكريا، ١٩٨٦، ص. ٩٨)**' إذ يقعُ على المُتكَلِّمِ تَكْوِين المُعطيات اللُّغويَّة من أصولٍ وقواعد لُغويَّةٍ يَرغبُ الألسُنـيُّ بفَحصِها ودراستِها لاحقاً **(عمايرة، ١٩٨٤، ١٥٧)** .

فاللُّغةُ والقواعدُ المُؤسسةُ لها موجودةٌ وحاضرةٌ فِي ذهنِ مُتكلِّميها، وما **على الألسنـيّ إلا تحليلها والكشف عن طرق استعمالها** ؛ لأنَّه بفضلِ هذهِ اللُّغة يتواصلُ المُتكلِّمون لها فيما بينهم، باستعمالِ وسائل الترميز اللُّغويَّة القابعة فِي أذهانهم، والمُتولِّدة من كفاياتهم، وتظهرُ على شكلِ أداءات لُغويَّة، فعملُ الألسني مُتَّجهٌ إلى الكلام ؛ " لتفسيره وتعليليهِ، واستنباط أحكامه، والوقوف عند حدوده، وليس عمله أن يتحكَّم فِي اللُّغةِ، ولا أن يثبتَ فيها من الأحكامِ ما لا يشهد له كلام العرب نفسه، ولا أن يُقرِّرَ لها من القواعد ما لم يَجرِ بهِ كلامُهم، ولم تَسر عليهِ طريقتهم "**(العمري، ٢٠٢٥، ص. ٩٣)** .

ولكي يَنجحَ اللِّسانِيُّ فِي مهمتهِ يَجبُ عليهِ معرفةَ خصائص اللُّغة التي يَدرسها، فضلاً عن قدرتهِ على الإحاطةَ بالأُطر الكُلِّية للقواعد التي تَحكمها، وفهم آلية اكتساب تلك اللُّغة عند المُتكلِّمين بها، فعملُ الألسني إذن يَنحصرُ فِي:

" **١- دراسة قُدرة المُتكلِّمِ على انتـاجِ جُملٍ غير مَحدُودةٍ من قَواعد مَحدُودةٍ، وتَفسيرِ ذلك .**

٢- اعتمادُ المنطقِ اللُّغويّ فِي تَفسيرِ الظَاهرةِ اللُّغويَّة .

٣- استنباطُ القَواعد التـي تَتمكنُ من تَوليد الجُملِ الصَّحيحة " **(السوداني، ٢٠٠٩، ص. ٢٧)** .

ولتحقيق ذلك يُشترطُ بالألسنيّ أن يمتلكَ كفايةً منهجيَّةً، تنطلقُ من رؤيةٍ علميَّة باستعمال تقنيات مثل : الاستقراء، والتَّصنيف، والاستنباط، وتخضعُ للتجربةِ؛ لتُساعدُهُ فِي وصفِ اللُّغةِ، وتفسير أمثلتها وقواعدها، وتقويمِ تراكيبها ونظامها بصورة شاملة ودقيقة، مما يؤدِّي إلى الاسهام فِي معرفة اللُّغة واكتسابها، ومعالجة قضايَّاها بصورة مقنعةٍ وملائمةٍ ؛ وذلك لأنَّ " **عملَ اللِّسانيّ هو وضعُ الفرضياتِ ثمَّ محاولةُ اختبارها من خلالِ تصميمِ أمثلةٍ، ومساءلة المتكلّمِ / المُستمعِ،** ويُسقط تلكَ التي لا تصحُّ عند الاختبارِ، ويُعدلُ البعضَ الآخرَ، كما يُنشئُ فَرضيَّاتٍ أُخرى إلى أنْ يَستقرَ الوضعُ على فرضيَّاتٍ تكونُ أكثرَ مُلاءمة ؛ لتفسيرِ الظاهرةِ اللُّغويَّةِ " **(شقروش، ٢٠١٢، ص. ٥٢٠)** .

وتجدرُ الإشارةُ هنا إلى أنَّ تحليل الجُملِ، وفهم الأغراض والمقاصد التي يصطنع المُتكلّمون لأجلها التَّراكيب، فضلاً عن الإفصاحِ عن هذهِ الأغراض والمقاصد تُعدُّ من المهامِ الأساسيَّةِ التي يُجبُ على الألسنيّ أو النحويّ القيام بها ؛ لـ" إنَّهُ من الواجبِ على المُتكلّمِ البليغِ، وعلى النَّحويّ أثناء تحليله للتَّراكيبِ العربيَّةِ ومحاولةِ فَهمها، فَهم الغرضِ من الكلامِ ومُراعاة قصد المُتكلّمِ وحال السَّامعِ، وإلا كان تحليلُ الجُملةِ خطأً " **(صحرواي، ٢٠٠٥، ص. ٢٠٣)** .

أما العلاقةُ بين الألسنيّ والتَّراكيب اللُّغويَّة فتتضحُ بأنَّ التَّراكيب هي تلك المُعطيات اللُّغويَّة التي يَسعى الألسنيَّ إلى التباحثِ بشأنها، وإقامةِ تحليلاتهِ على أساسٍ منها، فهي أداةٌ من الأدوات التي يستعملها للكشف عن الدَّلالةَ الكامنة فِي طياتها، فضلاً عن الرَّوابط والعلاقات القائمة بين أجزاء التَّراكيب، إذ تُعدُّ " معرفة كيفية التَّركيب فيما بين الكلم، لتأدية أصل المعنى مُطلقاً، بمقاييسَ مُستنبطةَ من استقراءِ كلام العرب، وقوانين مبنية عليها "**(السكاكي، ٢٠٠٠، ص. ٧٥)** من المهام الأساس التي يَجدرُ بالألسنيّ النهوضَ بها، وتولي دراستها وتحليلها.

المبحث الثاني : توظيفُ كِفايةِ الألسنيّ اللُّغويَّةِ فِي النحو العربيّ

وتَتجلى الكفايةُ اللُّغويَّةُ للمُتكلّمِ عندما يكون التَّعبيرُ اللُّغويُّ التي يَنطقه جائزاً، ويمكنُ فَهمه ومعالجته إدراكيَّاً، فضلاً عن مُلائمتهِ تَداوليَّاً للسِّياقِ الاجتماعيّ الذي يُساقُ للتَّعبير عنه، ويُنجزُ فعلاً من خلال استعمالهِ في الخِطابِ بقصدِ التَّواصلِ مع غَيرهِ، وهذهِ الاعتباراتُ بجملَتِها تَكشفُ لنا عن كفايةِ المُتكلّمِ وامتلاكهِ لنظامِ اللُّغةِ، وقدرتهِ على توظيفها واستحضارها بما يُناسب السِّياق ومتعلّقاتهِ، بوَصفِ اللُّغةِ أداةً للتَّوصيل والتَّفاعلِ بينه وبين مَن يُخاطبهُ **(الفريدي وعبد الحميد، ٢٠٢٤، ٤٠٢)** .

وسأُحاول تبيين الصور التي تُظهر كفاية الألسني اللُّغويَّة فيها؛ لأنَّها تُفصحُ عن دَورهِ في إنجاز الكِفاية اللُّغويّة والكشف عنها، ويمكنُ توضيحَ مظاهرها على النحو الآتي:

أولاً : وصف التَّراكيب اللُّغويَّة واستقرائها

إنَّ الوصفَ فِي الاصطلاح " ما دلَّ على الذاتِ باعتبارِ معنى هو المقصودُ من جوهرِ حروفهِ " **(المناوي، ٢٠٠٢، ص. ٧٢٧)**، لكنَّهُ مبدأٌ عامٌّ فِي دراسةِ اللُّغةِ عند العلماء، إذ يقومُ على رَصدِ المظاهرِ اللُّغويَّة لما يستعملهُ المُتكلّمُ من ملفوظاتِ وتراكيب واستقرائها دون التدخل في إنشائها أو توظيفها أو الحكم عليها، بل يَكتفى بمُحاولةِ تَفسيرها بعد متابعة جريانها واستعمالها عند أهل تلك اللُّغة؛ لأنَّ " الوظيفةَ الأساسيةَ للعلمِ هي: الوصفُ والتَّفسيرُ " **(زيدان، ١٩٨٨، ص. ٧٥)** .

فالوصفُ منهجٌ يُقومُ على رصد الحقائق اللُّغويَّة عند المُتكلِّمينَ دون تدخلٍ من الألسنيّ، وذلك من خلال " وصف الكيفية التي تجري بها اللُّغةُ على ألسنةِ النَّاسِ "**(أحمد، ١٩٩٦، ص. ٢٥)**، والألسنيُّ إذا أرادَ أن يكونَ دقيقاً فِي عملهِ واشتغالهِ باللُّغةِ " وجَبَ أن يكونَ سميعاً، وهو الوصفُ الطبيعيُّ للغةِ، فاللُّغويُّ يسمعُ، ويُدوِّنُ ما يسمعُ "**(أحمد، ١٩٩٦، ص. ٢٥)** .

إنَّ إخضاعَ المُعطيات اللُّغويَّة المسموعة " للمُلاحظةِ والتَّجربةِ ؛ بغيةَ استقراء الحقائق العامّة التي تُؤلفُ أُصولاً وقوانين تنضوي تحتها الظواهر المتشابهة "**(أحمد، ١٩٩٦، ص. ٢٦)**، ويعدُّ هذا من صميمِ عمل الألسنيّ باللُّغةِ ومقتضياتهِ، وهي خطواتٌ ضروريةٌ ؛ لجعلِ ما يُستنبطُ من اللُّغةِ أقربَ إلى الحقائقِ اللُّغويَّةِ وتمثيلها، فالألسنيُّ " يَبني مُلاحظاته التفسيريَّة، وأحكامه اللُّغويَّة فِي ضوءِ مُعطيات واسعة من الأمثلة اللُّغويَّة المسموعة" **(أحمد، ١٩٩٦، ص. ٤١)**، وهذهِ المُعطياتُ على كثرتها تضمن سلامة بناء الأصول، وتجعلها مُتصفةً بالواقعيةِ ؛ لأنَّها مرتبطةٌ بالاستعمالِ اللُّغويّ الفعليّ للغةِ .

أما الاستقراءُ فهو مصدرٌ مأخوذٌ من الجذر (قرأ) الذي يدلُّ على الجمعِ والضم (الزبيدي، ١٩٦٥-٢٠٠١، ٣٧٠/١)، ومنهُ استقريتُ الشيء إذا تتبعتهُ (التهانوي، ١٩٩٨، ١٧٢)، ويُعنى بهِ لغةً : التَّفحصِ والتَّتبعِ (نكري، ١٩٧٥، ٧٢/١)، وأما اصطلاحاً فـ" هو الحكمَ على كُـلِّيٍّ ؛ لِوجودهِ فِي أكثرِ جُزئياتهِ " (المناوي، ٢٠٠٢، ص. ٦٠) ؛ لذلكَ يُعدُّ سمةً منهجيةً يُتلمسُ الألسنيُّ بوساطتهِ تتبُّعَ جزئياتِ الظواهر اللُّغويَّة التي يدرسها للوصولِ إلى الكُلِّيَّات التي تتحكم بها**(المناوي، ٢٠٠٢، ٦٠)** ؛ لأنَّ فيهِ " يدرسُ الذهنُ عدَّة جُزئياتٍ، فيستنبطَ منها حكماً عاماً" **(المظفر، ٢٠٠٦، ص. ٢٦٤)**.

ويُمثلُ الاستقراءُ خطوةً باتجاهِ تأصيل الظواهر اللُّغويَّة تمهيداً لدراستها، وهي تَتصفُ بالعلميَّة ؛ إذ لا تحصلُ مقدِّمات الاستقراء إلا بتتبعِ جزئياتهِ **(المناوي، ٢٠٠٢، ٦٠)** ؛ لذلكَ تَلبَّسَ بهِ المنهج الوصفيّ وأفاد منهُ للحصولِ على مُعطياتٍ لُغويَّةٍ سليمةٍ تتصفُ بالشمولِ ؛ لأنَّ " **الاستقراءَ يَقومُ على الاطِّرادِ** " **(زيدان، ١٩٨٨، ص. ٧٥)** ؛ لكنَّهُ نادراً ما يتَّصفُ بالتَّمامِ، ويَجري على مراحلَ تبدأُ بالملاحظةِ والتَّجربةِ، ثُمَّ تصنيف المُعطيات اللُّغويَّة وصولاً إلى استنتاج القواعد التي تُبنى عليهِ ؛ لأنَّ حقيقة الاستقراء تقوم على الاستدلال بالخاص على العام، أي أنَّه يعتمد على تتبع الجزئياتِ وفحصها وصولاً إلى الكُلِّياتِ التي تنسجمُ مع الواقع الاستعماليّ للغةِ، فضلاً عن استنباط الأصول الحاكمة للنظامِ اللُّغويّ برمتهِ، فالاستقراءُ إذا هو الأساسُ لأحكامنا الكُلِّية وقواعدنا العامَّة إجمالاً ؛ وذلك " **<u>لأنَّ تحصيل القاعدة العامَّة والحكم الكُلِّيّ لا يكونُ إلا بعد فحص الجزئيات واستقرائها</u>**، فإذا وجدناها مُتَّحدة فِي الحكم نلخص منها القاعدة والحكم الكُلِّي" **(المظفر، ٢٠٠٦، ص. ٢٦٤)** .

وتتبينُ أهمية الاستقراءِ عند النُّحاةِ إذ ما عرفنا أنَّ **القواعد التي يسعون لبنائها بشكل مُحكم ما هي إلا نتيجةٌ من نتائج الاستقراءِ(حسّان، ٢٠٠١، ١٥٨)**، وتتلخصُ فائدتهُ فِي كونهِ أداةً وصفيَّةً منهجيَّةً تُمكِّنُ الألسنيَّ الذي يرومُ دراسةَ اللُّغةِ من " استخلاص المبادئِ العامَّةِ التي تُنظمُ الظواهرَ اللُّغويَّة، وعن طريقِ الاستقراءِ يكتسبُ الباحثُ اللُّغويُّ المعرفةَ التَّامةَ بأسرارِ اللُّغةِ، تلكَ المعرفةُ التي تُعينهُ على إصدارِ الأحكامِ الخاصةِ باللُّغةِ المَدروسةِ" **(أحمد، ١٩٩٦، ص. ٥٥)**.

إنَّ اعتمادَ الاستقراءِ لهُ أثرٌ فِي بناءِ القواعد ودراسةِ الظواهر اللُّغويَّةِ التي تقومُ على جمع الشواهد ودراستها؛ " لأنَّ تقعيدَ القواعد ما هو إلا فحصٌ لمادَّةٍ لُغويَّةٍ تَمَّ جُمعها بالفعلِ، ومُحاولة تصنيفها واستنباط الأُسس والنظريات التي تحكمها " **(عمر، ٢٠٠٣، ص. ٨١)**، وهو أمرٌ دَرَجَ عليهِ نُحاةُ العربيَّة عند دراسةِ اللُّغةِ وبناء قواعدها ؛ لكنَّهُ ليسَ هدفاً عندهم " **بل هو وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى، وهو الصياغةُ العلميَّةُ للظَّاهرةِ ؛ أي تحويلُ الوصفِ إلى معيارٍ" (الملخ، ٢٠٠٢، ص. ٧٦)** .

ومن أمثلةِ ذلك نُشيرُ إلى بعضِ ما توصلَ إليهِ سيبويه من قواعد كليَّة من نحو " أنَّ الجزمَ فِي الأفعالِ نظيرُ الجرِّ فِي الأسماءِ، فليسَ للاسمِ فِي الجزمِ نصيبٌ، وليسَ للفعلِ فِي الجرِّ نصيبٌ " **(سيبويه،١٩٨٢،ج٣، ص. ٩)**، ويُحملُ على مثلِ ذلك قولهُ : " إنَّ الفِعلَ يَجري فِي الأسماءِ على ثلاثةِ مَجارٍ: فعلٌ مُظهرٌ لا يَحسنُ إضمارُه، وفِعلٌ مُضمَرٌ مُستَعملٌ إظهارُه، وفعلٌ مُضمرٌ مَتروكٌ إظهارُه "**(سيبويه،١٩٨٢،ج١، ص. ٢٩٦)**، فهذا الكلامُ الذي ذكره سيبويه لا يُمكنُ أن يُستنتجَ إلا بعد إجراء عمليَّة استقراء لُغويّ للتَّراكيب المُستعملةَ عند العرب .

ولا تتحقق الفائدةُ من الاستقراء إذا لم يَصحبهُ تصنيفٌ للمُعطياتِ اللُّغويَّة الظاهرة فِي البنية السطحية للغةِ ؛ لأنَّ التَّصنيفَ يُرادُ بهِ " تمييزَ الأشياءِ بعضها عن بعض" **(المناوي، ٢٠٠٢، ص.١٨٠)** ؛ لذلك يُعدُّ طريقةَ منهجيَّةً لدراسةِ المُعطيات اللُّغةِ فِي اللِّسانياتِ، وركيزةً أساسيةً يعتمدها اللِّسانِيُّ فِي عملهِ، إذ يحرصُ من خلالها على أنَّ يُضبطَ الوصفُ، وتُستخلصُ العلاقاتُ بين الظواهرِ ؛ فالتَّصنيفُ يَساعدُ الألسنيَّ فِي الكشفِ عن مظاهر الكفايَّة اللُّغويَّة لدى المُتكلِّمين كما يُفسرُ وجودها عندهم أصلاً .

واستعمالُ التَّصنيفِ فِي دراسةِ اللُّغةِ عند اللِّسانيين أمرٌ يُفضي إلى استنتاج البُنى العميقة للتَّراكيبِ اللُّغويَّةِ وقواعدِها الكليَّةِ، ويسهمُ فِي بناءها والقول بها؛ لأنَّهُ يُعنى بتنظيمِ الظواهرِ اللُّغويَّةِ وردّها إلى فئاتٍ أو أنماط مُشتركة اعتماداً على خصائص صوتيَّةٍ أو صرفيَّةٍ أو نحويَّةٍ أو دلاليَّةٍ؛ لغرضِ الوصفِ والتَّفسيرِ والكشفِ عن القوانين التي تحكمُ اللُّغةَ **(بشر، ١٩٩٨، ٢٦٤-٢٦٥)** .

ومن الأمثلة على استعمال الوصف اللِّساني القائم على الاستقراء المصحوب بالتَّصنيف، ما أوردهُ الرُّمانيّ من تعليلٍ لرفع اسم (ما) النافية عن الحِجازيين، إذ يرى " أنَّها عاملةٌ، فلا سبيلَ للفعلِ على اسمِها ؛ **لأنَّه لا يَعملُ فِي اسمٍ عاملانِ، وهذا أصلٌ جارٍ فِي سائرِ أبوابِ العربيَّة** ؛ إذ الإعرابُ إنَّما يتعاقبُ على حرفِ الإعرابِ، ولا يمكنُ أن يَكونَ فيهِ إعرابانِ مُختلفانِ، ولا معنًى لإعرابينِ مُتّفقينِ ؛ لأنَّه لا بيانَ فيهما على هذا الطَّريقِ، فليسَ إلا عاملٌ واحدٌ، **فتقولُ على هذا المَذهبِ : (ما زَيدٌ لَقيتُه) . فأمّا على مذهبِ بني تَميمٍ فنقولُ : (ما زَيداً لَقيتُه)** " **(الرُّماني، ٢٠٢١، ج١، ص. ٣٠٣)** .

فالرُّمانِيُّ لم يتدخل فِي بناء التَّركيب بل فسَّرَ رأيَ الحُجازيينَ مُحتجاً لهم بقاعدةٍ كُليَّةَ مُستندةً إلى الاستقراءِ مُمثلةً فِي أنَّه لا يعمل فِي اسمٍ عاملانِ، بدلالة قوله: **(وهذا أصلٌ جارٍ فِي سائرِ أبوابِ العربيَّة)**، ثُمَّ اتبعَ ذلكَ بالتَّمثيلِ التَّركيبيّ الواصف لما عليهِ مذهب الحجازيينَ والتميميينَ فِي المسألة .

ويُظهرُ الرُّمانِيُّ كِفايتَهُ اللِّسانيَّةِ من خلالِ قدرتهِ على الاستقراءِ لكلامِ العربِ، وذلكَ نحو ما ذكرهُ عن أقسام المَعرفةِ بعد التَّعريفِ بها وبيان مدى مُطابقة تلك الأقسام للتعريفِ ثُمَّ يقومُ بتفسير العلاقات القائمةِ بينها قائلاً: " **والمَعرفةُ خَاصَّةً تَنفِي الشَّرِكَةَ بِعلامَةٍ دَالَّةٍ**' وهِي عَلَى خَمسَةِ أَوجُهٍ: الاسمُ العَلَمُ، والمُضَافُ إلى المَعرِفَةِ، ومَا فِيهِ الألفُ واللامُ، والمُبهمُ، والمُضمَرُ. **وإنَّما كَانَ العَلَمُ مَعرِفَةً ؛ لأنَّهُ مَوضُوعٌ للشَّيءِ بِعينِه . وكانَ المُضافُ إلى المَعرِفَة مَعرِفَةً ؛ لأنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكتَسِيَ مِنهُ التَّعرِيفَ بِدُخُولِه فِيه، حتَّى صَارَ كَبَعضِ حُرُوفِه، وأَيضاً فإنَّ الإضافَةَ تُوجِبُ التَّخصِيصَ.**

فإذا كَانتْ بِحرفِ الإضافةِ، كَقَولِكَ: (غُلامٌ لِزَيدٍ) أَوجَبَتْ أَدنَى التَّخصِيصِ كما أَنَّها عَلَى أَدنَى الاتِّصالَينِ، وإذا كَانَتْ عَلَى أَتَمِّ الاتِّصَالَينِ أَوجَبَت أَعلَى التَّخصِيصِ، وأَعلَى التَّخصِيصِ تَعرِيفٌ، فَإذا قُلتَ: (دَارُ الخَلِيفَةِ) فَهو عَلى (الدَّارِ) المَعرِفةِ، وإذا قُلتَ: (دَارٌ للخَلِيفَةِ)، فهي نَكِرةٌ لَيسَ المَعنَى فيها أَنَّها (الدَّارُ) المَعرِفةُ، ولكنَّها دَارٌ مِن الدُّورِ التي هِي لَهُ .

والمُبهمُ مَعرفَةٌ ؛ لأَنَّهُ عَلَى إشارَةٍ خَاصَّةٍ تَنفي الشَّرِكَةَ . والمُضمَرُ مَعرِفَةٌ ؛ لأَنَّهُ مُضَمَّنٌ بِالمَذكُورِ خَاصَّةً الذي ليسَ لَكَ أَنْ تُضمِرَهُ حتَّى يُعْلَمَ بِالذِّكْرِ لَهُ .....، والمُبْهَمُ : هو المَوضُوعُ لإشارَةٍ خَاصَّةٍ تَنفي الشَّرِكَةَ إلى الحَاضِرِ . والمُضْمَرُ : كِنايَةٌ مُضَمَّنَةٌ بِمَذكُورٍ فِي الحَقِيقَةِ أَو التَّقْدِيرِ، وذَلِكَ أَنَّ إضمَارَ الغَائِبِ مُضَمَّنٌ بِمَذكُورٍ قد جَرَى ذِكْرُهُ، وإضْمَارُ المُتَكَلِّمِ والمُخَاطَبِ عَلَى هذا التَّقْدِيرِ، وليسَ كُلُّ مَكْنِيٍّ فهو مُضْمَرٌ، كقَوْلِكَ: (فُلانٌ) و(فُلانَةٌ)، و(هَنٌ) و(هَنَةٌ)، فهذا كِنَايَةٌ وليسَ بِمُضْمَرٍ ؛ لأَنَّهُ ليسَ بِمُضَمَّنٍ بِمَذْكُورٍ قَد جَرَى ذِكْرُهُ. **والمَعرِفَةُ لا تُوصَفُ إلا بِمَعرِفَةٍ ؛ لأَنَّها لإزَالَةِ الاشتِرَاكِ العَارِضِ "(الرُّماني، ٢٠٢١،ج٢، ص.٧٩٠-٧٩١) .**

فالرُّمانِيّ يوضحُ مفهومَ المعرفةِ أولاً، ويرصدُ أقسامها ثانياً، ثُمَّ يعملُ على اظهارِ السمات التمييزية لكلِّ قسمٍ من تلك الأقسامِ بالنظرِ إلى البقية منها، مُمثلاً لذلكَ بأمثلةٍ واضحةٍ، وحُججٍ تؤكد انتمائه للمعارفِ ؛ ليختتمَ الموضوع بقاعدةٍ استقرائيةٍ في أنَّ المَعرفةَ لا تُوصفُ إلا بمعرفةٍ، وهذا يُشعرُ بكفايتهِ اللُّغويَّة اللِّسانيَّة إجرائياً، إذ وصفَ المعرفةَ وبينها، وفصَّلَ في أقسامها مُستقرئاً وحاصراً، ثُمَّ قامَ بتفسيرٍ وتعليلِ ما ذكرهُ واصفاً، ليُتبعَ ذلكَ بالتقعيدِ من خلال وضعِهِ للقاعدةِ وتعليلها .

وتَجدرُ الإشارةَ إلى أنَّ فكرةَ التمييز بين اشتغالات المَعرفةِ بأقسامها بالنظر إلى ما يقترن بها يُمثلُ نوعاً من أساليب الاستقراء التَّركيبيّ، ويَحدثُ ذلكَ من خلال الاجتهاد فِي بيان الفروق بينها فِي ضوءِ ما تتصفُ بهِ، فالعَلمُ الخاصُّ مثلاً " **يُوصَفُ بِثلاثَةِ أَشيَاءَ : بِمَا فِيهِ الأَلِفُ واللامُ، وبِالمُضَافِ إلى المَعْرِفَةِ، وبِالمُبْهَمِ** ؛ لأنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِن هذهِ فِي دُونِ مَنْزِلَتِهِ فِي التَّعْرِيفِ، أَو مُسَاوٍ لَهُ، ولَيْسَ شَيءٌ مِنهَا بِأَعْرَفَ مِنهُ . **والمُضَافُ إلى المَعرِفَةِ يُوصَفُ بِثَلاثَةِ أَشيَاءَ : بِما أُضِيفَ كإضَافَتِهِ، وبِالأَلِفِ واللامِ، وبِالأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ** ؛ لأنَّها لَيسَتْ بِأَعرَفَ مِنهُ ..... **ويُوصَفُ مَا فِيهِ الأَلِفُ واللامُ بِشَيئَينِ : بِمَا فِيهِ الأَلِفُ واللامُ، وبِما أُضِيفَ إلى الأَلِفِ واللامِ** ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِأَعْرَفَ مِنهُ، ولا يُوصَفُ بِالمُبهَمِ ؛ لأَنَّ المُبهَمَ أَعرفَ مِنهُ ؛ إذ هو مِمّا يُعْرَفُ بِالعَينِ والقَلبِ، ولَيسَ كذلِكَ مَا فِيهِ الأَلفُ واللام .

فالتَّعرِيفُ بِالأَلِفِ واللامِ فِي دُونِ مَنْزِلَةِ العَلَمِ الخَاصِّ ؛ لأَنَّهُ مَوضعٌ عَلَى رَفعِ الشَّرِكَةِ للشَّيءِ خَاصَّةً، مِن غَيرِ أَنْ يَكُونَ لَو سَاوَاهُ غَيرُهُ فِي مَعنَاهُ لَوَجَبَ لَهُ مِثلَ اسمِهِ ؛ فَلِهذا **العَلَمُ الخَاصُّ أَعْرَفُ مِمّا فِيهِ الأَلِفُ واللامُ، والمُضَافُ إلى المُضْمَرِ**، كَقولِكَ: (أَخُوكَ)، أَعرَفُ مِمّا فِيهِ الألفُ واللامُ بِأَنَّهُ قَد اكْتَسَى التَّعرِيفَ الأَظهَرَ الأَخَصَّ بِإضَافَتِهِ إلى المُضْمَرِ. **والمُبهَمُ أَعرَفُ مِمّا فِيهِ الأَلِفُ واللامُ** ؛ إذ هو مِمّا يُعْرَفُ بِالعَينِ والقَلبِ، وليسَ كَذلِكَ الأَلِفُ واللامُ " **(الرُّماني، ٢٠٢١ ،ج٢، ص.٧٩٢-٧٩٣) .**

إنَّ بيانَ خصائصِ كلُّ قسمٍ من أقسامِ المَعرفةِ كفيلٌ بتمييزِ تلك الأقسام عن بعضها البعض بشكلٍ يُؤمنُ معه الالتباس على المُخاطبِ عند استعمالِ المُتكلِّمِ لهذهِ المعارف، فضلاً عن أنَّهُ يُساعدُ مُتعلِّم اللُّغةِ على فَهمِ طريقةَ العربِ فِي بناء التَّراكيبِ .

إنَّ الكشفَ عن هذهِ الخصائص يؤشرُ كفايةً ألسنيةً لُغويَّةَ عند الرُّمانيّ فِي بناءِ الأحكام النَّحويةِ والتعليلِ لها ؛ إذ عَملَ على وصفِ المعارفِ وحصر ما تُوصف بهِ وذكرهِ لما يَجوزُ أن تُوصفَ بهِ مما لا يَجوز مرافقاً ذلكَ بأمثلةٍ مناسبةٍ، وتشكلَّت على إثرِ ذلكَ لديهِ مَنازل لهذهِ الأقسام تبدأ بالعلمِ الخاصّ ثُمَّ المُضافِ إلى المُضمر يتلوهما المُبهم ثُمَّ المُعرَّف بالألف واللام استناداً إلى ما يُوصفُ بهِ كلُّ واحدٍ منها .

ثانياً : كفايةُ الألسنـيّ فِـي تفسير التَّراكيب وتعليلها

التفسيرُ لُغةً يدلُّ على البيان والكشف **(ابن منظور، ١٩٨٢، ٥/٣٤١٢ – ٣٤١٣)**، أما اصطلاحاً فـ" التَّفسير : إخراجُ الشيءِ من معلومِ الخفاءِ إلى مقام التَّجلِّي" **(المناوي، ٢٠٠٢، ص. ١٩٣)**، ويُرادُ بهِ أيضاً " كشفُ المعنى المُراد عن اللَّفظ المُشكل "**(المناوي، ٢٠٠٢، ص. ١٩٣)**، والتَّفسيرُ عمليةٌ يُرادُ منها توضيح المعنى الكامن فِي التَّراكيب اللُّغويَّة، فضلاً عن أنَّـه وظيفةٌ لسانيَّة مركزيةٌ يَقومُ بها الألسنـيّ، وتظهرُ من خلالها امكاناتهِ اللُّغويَّة ؛ لأنَّها تدلُّ على مدى وعيـهِ بقواعد اللُّغةِ ونظامها .

إذ يستعملُ اللِّسانـيُّ التَّفسيرَ كوسيلةٍ لإيضاح معانِي التَّراكيب بعد تحليل مكوّناتها اللُّغويَّة وتحديد علاقاتها السياقيَّة، وبذلك يكشفُ الألسنـيُّ عن كفايتهِ المَعرفيَّةِ؛ لأنَّ التَّفسيرَ ثَمرةٌ من ثَمراتِ الاستقراء وإجراءِ التَّصنيفِ اللُّغويّ؛ إذ هو ممَّا يتأسسُ عليهِما ويَصبحهما، فالتَّفسيرُ مرحلةٌ مُتقدمةٌ تُوسسُ لفَهمٍ علميٍّ للظواهر اللُّغويَّةِ التي يَدرسُها ويضبط نتائج تحليلها **(الملخ، ٢٠٠٢، ٢٦)** .

فمهمةُ اللِّسانيّ لا تقتصرُ على وصف البنى اللُّغويَّة، بل تتعدّاها إلى تفسير كيفية إسناد المعنى إلى التَّعبيرات اللُّغويَّة فِي الاستعمال، فالألسنـيُّ يَبحثُ عن آلياتِ توالُّد المعاني فِي التَّراكيب اللُّغويَّة داخل أنساقها النصيَّة، ويُحاول إماطة اللِّثام عن مُكوّناتها اللُّغويَّة ثُمَّ تفسيرها **(لاينز،١٩٨٠، ١٢و٣٧)** فالقيمةُ اللُّغويَّةُ للتَّراكيب لا تُفهم إلا من داخل النسق اللُّغويّ الذي تنتمي لهُ ؛ وذلكَ لأنَّ تفسيرَ العنصرِ اللُّغويّ مَشروطٌ بعلاقاتهِ بغيرهِ **(لاينز،١٩٨٠، ٣٩ و١٢٠)**، أما التعليلُ فهو آليةٌ تحليليةٌ مُصاحبةٌ للتَّفسيرِ، يستعملُها اللِّسانِيُّ ؛ ليتمكنَ من الـ" نفاذِ إلى ما خُفِيَ ؛ لتفسيرهِ والإبانةِ عنه " **(آل قميشان، ٢٠٠٩، ص. ٥٣٥)** .

فاللِّسانيُّ يُوظفُ قدرته فِي تَحليلِ ما يَعرض لهُ من التَّراكيبِ فِي مَسعاه للتوضيحِ والإبانة لما غَمِضَ مضمونه، ومن أمثلةِ ذلك ما جاء بهِ الرُّمانِيّ مُعللاً فِي أنَّه " **لا يَجُوزُ أنْ يَدخُلَ فِعلٌ عَلَى فِعلٍ** ؛ لأنَّ ما يَدخُلُ عَلَيهِ إنَّما هو للبَيَانِ عَن الفِعلِ، كَبَيَانِ المُضافِ إليهِ عَن المُضافِ، فالاسمُ يَصِحُّ فيهِ هذا المَعنَى ؛ لأنَّهُ مَوضُوعٌ للبَيَانِ، فَيَصحُّ فيهِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً ومَفعُولاً، **ولا يَجُوزُ مِثلُ ذَلكَ فِي الفِعلِ ؛ لأنَّهُ مَوضُوعٌ للفَائدَة، لا للبَيَانِ عَن غَيرِهِ مِن الكَلامِ . إنَّما يَصِحُّ البَيَانُ بِمَا هو مَعلُومٌ عِندَ المُخَاطَبِ، فَيَدُلُّ ما يَعلَمُه عَلَى مَا لا يَعلَمُه، ولا يَصِحُّ مِثلُ ذلك فِي الفِعلِ ؛ لأنَّهُ لا يَعلَمُه، فلا يَدُلُّ بِمَا لا يَعلَمُه عَلَى مَا لا يَعلَمُه**. فمِن ها هُنا فَسَدَ دُخُولُ الفِعلِ عَلَى الفِعلِ "**(الرُّماني، ٢٠٢١، ج١، ص. ٤٨٨)** .

نلحظ هنا أنَّ الفعلَ فِي أصل اللُّغةِ وُضعَ لإفادةِ دون البيانِ الذي وُضعَ له الاسمُ، والفعلُ – بناءً على ذلك – لا يعلمه المُخاطب؛ لذلكَ إنْ دَخلَ فعلٌ على فعلٍ فكأنَّكَ تُدخلُ ما لا يعلمهُ المُخاطبُ على ما لا يعلمه أيضاً، وهذا لا تتحقق بهِ فائدة، فهو فاسدٌ؛ لأنَّك تستدل بما لا علمَ للمُخاطبِ بهِ على ما لا علمَ بهِ أيضاً ؛ وهذا يتنافى مع غاية المُتكلِّمِ فِي إفادةِ المُخاطبِ .

ويعدُّ المعنى ومقتضياتهِ الوسيلةَ الأكثر تداولاً فيما يُبنى عليهِ التفسير النَّحويّ، إذ يُركنُ إليهِ في تحليل التَّراكيب ووصف عمل مكوناتها، نحو علَّة الابتداء بالاسم دون الفعل بعد (حيثُ، وإذا) بعكس (إنْ الجزائية) التي يأتي الفعل بعدها، " وإنَّما جَازَ ابتداءُ الاسمِ بعدَ (حيثُ) و(إذا) ؛ **لأنَّهما لا يَقْوَيانِ فِي طَلبِ الفعلِ قُوَّةَ حرفِ الجَزاءِ ؛ مِن أجلِ أنَّهما اسمانِ، لهُما بِحقِّ الاسميةِ أنْ يَليهما الاسمُ، وليسَ كذلكَ (إنْ) التي للجزاءِ ؛ لأنَّها حرفٌ للجَزاءِ، معناها فِي الفعلِ الذي تَدخلُ عليهِ** ؛ فلهذا جازَ ابتداءُ الاسمِ بعدَهما، ولم يَجزْ بعد حرف الجَزاءِ" **(الرُّماني، ٢٠٢١، ج١، ص. ٢٤٧)**، وهذا نوعٌ من التخصيصِ التَّركيبيّ بالاستنادِ إلى المعنى، فالجزاءُ معنَى يتحققُ من خلال الفعلِ دون الاسم ؛ إذ معنَى الجزاء يَطلبُ الفعلَ بقوَّةٍ باستعمالِ (إنْ) الجزائية، أما الظرفان (حيث) و(إذا) فهما يَطلبانِ الاسم بحقِّ الاسمية التي هما

عليها ؛ لكونهما من الظروف الملازمة الإضافة إلى ما بعدها(**الأنصاري، ١٩٩٨، ١/١١٦و١٧٧**)، والاضافةُ " **لا تكونُ إلا فِي الأسماءِ ؛ فَيُضاف الاسم إلى اسمٍ ؛ ليكونَ بهِ فائدةٌ وتَفاوتٌ فِي الدَّلالةِ** " (**الرُّماني، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٧٤٣**) .

ومُثلُ ذلكَ أيضاً ما ذهبَ الرُّمانيُّ إليهِ من أنَّه يَجوزُ أنْ تقولَ : (ظننتُ عبدَ اللهِ)، ولا يجوزُ أن تَقولَ : (حسبتُ عبدَ اللهِ)؛ وذلكَ لأنَّ (ظننتُ) تأتي بمعنى (اتَّهمتُ)؛ ومن كلامِ العربِ أنْ يُدخِلوا المعنى فِي الشَّيءِ ولا يُدخِلوه فِي مثلِهِ، وهذهِ علَّةٌ وضعيَّةٌ ذكرها سيبويهِ واستعملها(**سيبويه، ١٩٨٢، ١/١٢٦**)، والحُجَّةُ فِي صحَّتِها ما فِي ذلكَ من تَقويةِ " الأصلِ المُطَّردِ على النَّادرِ ؛ ليتمكَّنَ القياسُ على المُطَّردِ ويمتنعَ من النَّادرِ، وهكذا ينبغي أنْ يكونَ ؛ لأنَّ **المُطَّردَ بمنزلة المالكِ للشّيءِ في أنَّ لـهُ أنْ يتصرَّفَ فيه التَّصرُّفَ الأتمَّ، والنَّادرُ بمنزلة المستعيرِ للشيءِ في أنَّـهُ إنَّما يُصرَّفُ فيه التَّصرفَ الأنقصَ**، وإلا خرجَ الشَّيءُ عن حقِّهِ إلى فسادٍ فيهِ وتناقضٍ فِي معناه " (**الرُّماني، ٢٠٢١ ،ج١، ص. ٢٧٧**)، فالحرصُ على المعنَى ظاهرٌ فِي وصفِهم كلام العرب إدخال المعنى فِي الشيءِ دون ما يكون مثله بالعلَّةِ الوضعيةِ ثُمَّ اتباعُ ذلك بالاحتجاج لها بالتوافق مع القياس على المُطَّردِ ؛ لئلا يَحصلَّ التناقض والفساد من جهةٍ، فضلاً عن اثبات صحة القاعدة المُستنبطة من جهةٍ أُخرى.

إنَّ تبيين الوظيفة الدلاليَّة لأداةٍ من الأدوات يتطلبُ استقراءً لاستعمالاتها، والتَّمثيلِ لها وتفسيرها، ومن ذلك ما قالهُ السِّيرافيُّ عندَ مُحاولتهِ للوقوفِ على وظيفةِ (أو): " اعلم أنَّ (أو) حَقيقتُها أنْ يَنفرَّدَ شيئاً مِن شَيءٍ، وَوجوهُ الأفرادِ أنَّك تختلفُ وتَتقاربُ في حالٍ وتَتباعدُ في أخرى حتَّى توهم أنَّها قد تَضادتْ، وهي فِي ذلك تَرجعُ إلى الأصلِ الذي وُضعتْ لهُ، وأنا مُفسرٌ ذلكَ إن شاءَ اللهُ .

فَمِن ذلكَ قُولكَ : جاءَني زيدٌ أو عمرُو، فالأصلُ فيهِ أنَّ أحدَهُما جاءَكَ، **والأكثرُ في استعمالِ ذلكَ أنْ يكونَ المُتكلِّمُ شَاكاً لا يدري أيُّـهما الجَـائي، فالظاهرُ من الكَلامِ أن يحملَهُ السَّامعُ على شَكِ المُتكلِّمِ، وقد يَجوزُ أنْ يكونَ المُتكلِّمُ غيرَ شاكٍ، إلا أنَّـه أبهمهُ على حالٍ قَصدهَا في ذلكَ كما يَقولُ القائلُ : (كلَّمتُ أحدَ الرَّجلينِ واخترتُ أحدَ الأمرينِ)، وقد عَرفهُ بعينه، ولم يُخبرْ به** ..... ولو قُلتَ : (كنتُ آكلُ تيناً أو عنباً)، أو قُلتَ : (أرزاً أو لحماً)، لاحتمل أنْ يكونَ جَمعتَ بينهما فِي وَقتٍ، واحتمل أنْ يكونَ أفردَ كُلَّ واحدٍ منهما، وأرادَ بَيانَ الإفرادِ فجاءَ بـ(أو)، فهذا شأن (أو) فِي الإخبار .

والمُخاطَبُ يَعلمُ أنَّـه إذا قَالَ : (كنتُ آكلُ تيناً أو عنباً)، أو قَالَ : (كنتُ آكلُ بُراً أو أرزاً)، فِي مِثلِ الحَالِ التي ذَكرناها إنَّـه لم يُـردْ الشك ولا الإيهامَ على المُخاطَبِ، وإذا وقعت فِي الأَمرِ فهي على وَجهينِ كلاهما للإفراد، أحدُ الوجهين : أنْ يكونَ أحدُ الأمرينِ إذا اختَارهُ لا يتخطاهُ ولا يتجاوزهُ، ويكونُ الآخرُ عليهِ مَحظوراً، والوجهُ الآخر : أنْ يكونَ لهُ اختيارَ كُلِّ واحدٍ من الأمرينِ عندَ حَظرِ الآخرِ عَليهِ " (**السيرافِيّ، ٢٠٠٨-٢٠١٢، ج٣، ص. ٤٢٥ - ٤٢٦**) .

ويُحاولُ الرُّمانِيُّ تفسيرَ الشبه الواقع بينَ الظروف الزَّمانيَّة والأفعال من جهةٍ والتفريق بين الظروفِ الزمانيَّة والمكانيَّةِ استناداً إلى علاقتيهما بالأفعال من جهةٍ ثانية، إذ قالَ : " **وأمَّا الزَّمانُ فَكُلُّ ضَربٍ مِنهُ فإنَّـهُ يَصلُحُ أَنْ يَكُونَ ظَرفاً ؛ لأنَّـهُ أَشَدُّ مُناسبةً للفعلِ من المَكَانِ**، وذلكَ مِن ثَلاثَةِ أَوجُهٍ : أنَّهُ لا يَخلُو مِنهُ . وإنَّهُ مُصَرَّفٌ عَلَى قِسمَةِ الزَّمانِ، يَدُلُّ بِصِيغَتهِ فِي الماضِي والحَاضِرِ والمُستَقبَلِ عَلَى طَرِيقَةِ : (فَعَلَ)، (يَفْعَلُ)، و (سَيَفْعَلُ) . والوَجْهُ الثَّالِثُ : أنَّهُ يُؤذِنُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الشَّبَهِ الذي بَينَهُ وبَينَهُ مِن جِهةِ أنَّ الزَّمانَ لا يَبقَى .....

فَلَمَّا قَوِيَ اقْتِضَاءُ الفِعلِ للزَّمانِ ودَلالَتُهُ عَلَيهِ مِن هذهِ الأوجُهِ الثَّلاثَةِ عَمِلَ فِي كُلِّ ضَربٍ مِن ضُرُوبهِ ؛ **لإنَّ أصلَ العملِ إنَّما هو لِمَا دلَّ مِن العَوامِلِ عَلَى المَعمُولِ فيه**، ألا تَرَى أنَّ (مَررتُ) لَمَّا لم يَدُلَّ على مَفْعُولٍ لَمْ يَعمَلْ فيهِ، كما

يَعمَلُ : (ضَرَبْتُ زيداً) فِي المَضْرُوبِ، ولا يَجُوزُ : (مَرَرتُ زيداً) ؛ لِهذهِ العِلَّةِ، ويَجُوزُ : (ضَرَبْتُ زيداً) ؛ **فَلِذلِكَ لم يَعمَلْ فِي كُلِّ نَوعٍ مِن أنواعِ المَكانِ ؛ لِضَعْفِ دَلالَتِه، وقُوَّةِ دَلالَتِه على الزَّمانِ** " **(الرُّماني، ٢٠٢١ ،ج٢، ص.٧١١-٧١٢)** .

ثالثاً : بناء القواعد الكليَّة للتَّراكيب وأحكامها

القواعد الكُليَّةُ : هي قواعدُ نظريَّةٌ ذهنيةٌ كُليَّةٌ مَوجودةٌ فِي بِنيةِ الكلامِ العَميقةِ (عمايرة، ١٩٨٤، ٥٦)، وهي الأساسُ الذي تتفرَّعُ عنهُ اللُّغة، وتحتوي شروطَ صِياغةَ قواعدَ تلك اللُّغةِ، فضلاً عن المَبادئِ التي تُفسيرُ قوانينها وقواعدها**(السوداني، ٢٠٠٩، ٣٩)** ؛ لأنَّها " **مَجمُوعةُ المَبادِئِ المُنظمةِ التي يَنبغي أن يلحضَها البحثُ اللّسانيُّ** من حيث هي مُشتركةٌ بين اللُّغاتِ وتَلتزمُ بها اللُّغاتُ " **(زكريا، ١٩٨٦، ص. ٧٧)**' وتَتحددُ وظيفتُها فِي أنَّها " **تَقومُ بِضبطِ الجُملِ المُنتجةِ، وتنظيمِها بقواعد وقوانين لُغويَّة عامَّة**، تخضعُ لها الجُملُ التي يُنتجُها المُتكلِّمُ، ويَختارُ ما يتَّصلُ بلُغتِهِ من قَوالبَ وقَواعدَ من بين الأُطرِ الكُليَّةِ العامَّةِ فِي ذِهنِهِ " **(عمايرة، ١٩٨٤، ص. ٥٦)** .

وتضمُ القواعدُ الكُليَّةُ كلَّ المَعلُوماتِ والقضايَّا التَّوليديَّةِ والتَّحويليَّةِ التي يُؤتَي بها من خلالِ عمليَّةِ اكتسابِ اللُّغةِ، وبما أنَّ اكتسابَ اللُّغةِ يقتضي تَعلُّمَ قواعدها بصورةٍ ضمنيَّةٍ " فإنَّه **ينبغي أن تقومَ القواعدُ الكُليَّةُ بتحديد الشكلِ التي تَتخذهُ قواعد اللُّغة، وأنواع القوانين التي تندرجُ فيها، والنمط الذي تُصاغ عليه هذه القواعد، والعلاقات التي تتشابك فيها** " **(زكريا، ١٩٨٦، ص. ٧٧)** ؛ وتبرز أهميتها فِي البحثِ اللِّسانيّ في أنَّها " **تحتوي على المبادئ الكُلِّيَّة القائمة بصورةٍ مشتركةٍ ضمن كفاية مُتكلّم أي لُغة من اللُّغاتِ الإنسانيَّةِ**، فهي صُورةٌ مُعبرةٌ عن جوهر اللُّغةِ البشريَّةِ، وتحتوي على المَبادئِ الدَّائمةِ والثَّابتةِ والقائمةِ ضمنَ الفكرِ الإنسانيّ، والتي لا تَتغيرُ نِسبةً لتنوعِ البشرِ" **(زكريا، ١٩٨٦، ص. ٧٧-٧٨)** .

واللُّغةُ إجمالاً تُزودنا برسمٍ تخطيطيٍّ كُلِّي تخضعُ لهُ قواعدُ اللُّغةِ الخاصَّةِ فطريَّاً ؛ وذلك لأنَّنا نُضيفُ للتَّفكيرِ اللُّغويّ من خلالِ صياغةِ القواعد " **نظريَّةً لُغويَّةً عامَّةً نسمِّيها بالقواعد الكُليَّة، فهذه النظريَّةُ تُحدّدُ تَنظيمَ قوانين مُتفرّع يُخصّصُ الهيكليَّةَ البنائيَّةَ لكُلِّ لُغةٍ، ويُقدّمُ تشكيلةَ شُروطٍ يَنبغي أن تَتقيَّدَ بها كُلُّ صِياغةٍ تَضعُ القواعدَ على نَحوٍ مُعمقٍ، وعلى هذا الشَّكلِ تُوفّرُ القواعدُ الكُليَّةُ رسماً تَخطيطياً تَتقيَّد به كُلّ قواعد خاصَّة بلُغةٍ مُعيَّنةٍ** " **(زكريا، ١٩٨٦، ص. ٧٣-٧٤)** .

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ القواعدَ النَّحويَّةَ ليست مجردَ قوالبَ جامدةَ واجبةَ التَّنفيذِ فِي أيِّ سِياقٍ، إنَّما هي أدواتٌ مَرنةٌ تَتلونُ تبعاً لعِلاقةِ المُتكلِّمِ بالمُخاطَبِ مَقرُونةٍ بما يُحددهُ السَّياق، وتُسهمُ إلى حدٍّ كبير فِي الوقوف على السِّمات العامَّة لتلكَ اللُّغة أو الموضوع النَّحويّ بشكلٍ يُؤمنُ فَهماً أعمق لهُ، ومن أمثلةِ ذلكَ قاعدة أنَّ " **كلَّ صِفَةٍ جَرَتْ عَلَى أصلِها فلا بُدَّ مِن أَنْ تُخَصِّصَ مَعنَى المَوصُوفِ**، فإذا قَالَ : (مَرَرْتُ بِرجُلٍ) احتملَ أَنْ تَكُونَ مُضطَجِعاً، فإذا وَصَفهُ بِهذهِ الصِّفةِ، خَصَّصهُ، وبَطُلَ الاحتِمالُ " **(الرُّماني، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٧٦٩)** .

فالوظيفةُ الأساسُ للصفةِ أنَّها تُخصص معنَى الموصوف بحليَّةٍ أو أمرٍ مُعين بقصدِ البيانِ والايضاح، والصِّفةَ لا بُدَّ لها على مستوى الارتباطِ بموصوفها أن تكونَ عاملةً فِي ضميرِ الموصوفِ أو ما ينوبُ منابه من السببِ وغيرهِ ؛ لكي يتحقق التَّرابط التَّركيبي فيها ؛ لذلكَ قِيلَ أنَّ " **كُلَّ صِفةٍ فلا بُدَّ من أن تَكُونَ عَامِلَةً فِي ضَمِيرِ المَوصُوفِ، أو ما يَقُومُ مَقَامَ ضَمِيرِهِ مِن سَبَبِه** " **(الرُّماني، ٢٠٢١ ج٢، ص. ٨٢٩)** .

واجرى الرُّمانيُّ مُفاضلةً بين (المُضمر) و(العلم) فِي دراستهِ لإمكانية أن يُوصفان أو يُوصفُ بهما مُستعيناً بقواعد كليَّة كوسائل تعليليةَ ترسمُ ملامحَ الإجابةِ ؛ لتكونَ بمثابةِ معايير تمييزيَّة للأحكام النَّحويَّة فِيهما، إذ " **المُضمَرُ لا**

يُوصَفُ، ولا يُوصَفُ بِهِ ؛ أَمَّا أَنَّهُ لا يُوصَفُ فأَنَّهُ لَيسَ للقَائِلِ أَنْ يُضْمِرَهُ حَتَّى يُعْرَفَ؛ لأَنَّهُ إنَّما يُضْمَرُ للاجْتِزَاءِ بِالضَّمِيرِ عَن الظَّاهِرِ ؛ لِوُقُوعِ المَعرِفَةِ بِهِ بِالدَّلالَةِ عَلَيهِ . **ولا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِهِ** ؛ لأَنَّهُ لَيسَ فِيهِ مَعنَى الصِّفةِ المُشْتَقَّةِ للمَوصُوفِ، ولا مَعنَى مَا قَامَ مَقَامَها، مِن نَحوِ قَولِكَ : (مَرَرتُ بِزَيدٍ هذا)، أَي: الحاضِر، مَعَ أَنَّها أَعرَفُ المَعَارِفِ، والأَعْرَفُ لا يُوصَفُ بِهِ الأَنْكَرُ.

وأما العَلَمُ فَيُوصَفُ ولا يُوصَفُ بِهِ ؛ أَمَّا أَنَّهُ يُوصَفُ فَلِمَا يَعْرِضُ فِيهِ مِن الاشْتِرَاكِ، **وأَمَّا أَنَّهُ لا يُوصَفُ بِهِ** فلأَنَّهُ لَيسَ مَعنَى الصِّفةِ ؛ إذ مَعنَى الصِّفَةِ لِكُلِّ شَيءٍ وُجِدَ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ المَعنَى، والعَلَمُ لَيسَ كَذلِكَ ؛ لأَنَّهُ وُضِعَ عَلَى الاختِصَاصِ بِمَن هو لَهُ، حتَّى لَو سَاوَاهُ غَيْرُهُ فِي كُلِّ شَيءٍ لَم يَجِبْ لَهُ مِثْلُ اسمِهِ ؛ فَلِهذا لَم يَجُزْ أَنْ يُوصَفَ بِهِ " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٨٠١)** .

واجمالاً فإنَّهُ " **لا يُوصَفُ الأَعَمُّ بِالأَخَصِّ** ؛ لأَنَّهُ قَلبُ مَا يَجِبُ أَن يَكُونَ عَلَيهِ الكَلامُ ؛ إذ يَنبَغِي أَنْ يُبْدَأَ بِالأَعْرَفِ، فَإذا كُفِيَ، وإلا وُصِلَ بِما يُكْمِلُ تَعْرِيفَهُ " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١ ج٢، ص.٧٩٢)** .

وتظهرُ كفايةُ الألسنيّ اللُّغويَّةِ فِي قدرتِهِ على بناء القواعد الكليَّة النَّحويَّة وتوظيفها أو الالتزام بها فِي التَّفسير النَّحويّ وما يعرض لهُ من مسائل وتراكيب، ونرى مثلُ ذلكَ عند الرُّمانِيّ عند بيانهِ للحقيقةِ المُضمرِ قائلاً : " **وحقِيقَةُ المُضمَرِ هو المُكْنِيُّ عَن الشيءِ بِما هو كَالجُزءِ مِن اسمِه،** فإذا جَمَعَ هذينِ الوَجْهَينِ كَانَ مُضمَراً، ولو انْفَرَدَ بأَحدِهِما لَم يَكُنْ مُضمَراً " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٣، ص. ١٥٠٩)**، ولابُدَّ من الجمعِ بين المعياريين معاً، إذ العبرةُ بتوفرهما لا التَّفردِ بأحدهما دون الآخر ؛ ليصحَّ القولُ بوصفهِ اللَّفظِ بالمُضمرِ، فـ" **المُضمَرُ لا يَكُونُ إلا ما جَمَعَ الكِنايَةَ والنُّقصانِ . فالظَّاهِرُ : هو المُصَرَّحُ بِمَعنَاهُ مِن غَيرِ نُقصَانٍ وكِنايَةٍ .**

وهذا البابُ على ثَلاثَةِ أقسَامٍ : إبهَامٌ ونَقيضُهُ الإيضاحُ، وكِنَايَةٌ ونَقيضُها الإفصَاحُ، وإضمَارٌ ونقيضُهُ الإظهَارُ . وأحكامُهَا مُختَلِفَةٌ : فَكُلُّ مَكْنِيٍّ فهو مُبهَمٌ، وليسَ كُلُّ مُبهَمٍ مَكْنِيًّا، وكذلِكَ كُلُّ مُضمَرٍ مُبهَمٌ، وليسَ كُلُّ مُبهَمٍ مُضمَراً، وذلكَ أنَّ **المُبهَمَ هو المُحْتَمَلُ لِلوُجُوهِ المُختَلِفَةِ**؛ ولذلكَ صارَ نَقِيضَ الإيضاحِ بِالبَيانِ الذي يَخُصُّ الوَجهَ الوَاحِدَ، فالشَّيءُ مُبهَمٌ ؛ لأَنَّهُ أَعمُّ العامِّ، وهو مُحتَمِلٌ للوُجوهِ المُختَلِفةِ. ومن المُبهمِ ما يَصْلُحُ للأعمِّ، إلا أَنَّهُ لا يَقُومُ بِنَفسهِ فِي البَيانِ عَن مَعناهُ دُونَ إشارَةٍ تَصحَبُهُ، فَدَخَلَهُ الإبهامُ مِن وَجهَينِ، نَحوُ : (هذا)، و(ذَاكَ)، و(تلكَ) . ومِنَ المُبهمِ ما يَكُونُ مُضَمَّناً بِصِلَةٍ تُوَضِّحُهُ كـ(الذي) ونَحوِهِ . فالمُبهَمُ أَعَمُّ هذهِ الأَوجُهِ، وحقيقتُهُ : المُحتَمِلُ للوُجُوهِ المُختَلِفَةِ، ثُمَّ قد يَدخُلُهُ الإبهامُ بِوجُوهٍ زَائِدَةٍ عَلَى هذا الوَجهِ، فَيَتَعَاظَمُ إبهَامُهُ، فَبَعضُ المُبهَمَاتِ أَشَدُّ مِن بَعضٍ " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٣، ص. ١٥١٠)** .

وحاول الرُّمانِيُّ وصفَ حُروف المعانِي العاملةَ بالنظر إلى ما يدخل على كُلٍّ منها من أصناف الكلام بين الإفراد والجُملة ؛ لذا فإنَّ الحُروفَ عنده تَنقَسمُ قِسمَينِ : أَحدُهما : ما يَدخُلُ عَلَى المُفرِدِ . والثَّانِي : ما يَدخُلُ عَلَى الجُملَةِ، ولكنَّ ذلكَ الانقسامُ مَبنيٌّ على طبيعة العلاقة القائمة بين ما يقع قبل هذهِ الحروف وما بعدها من ناحية التأثير والتأثر بذلك الحرف (العامل) فضلاً عن الاستقراء لكلام العرب وتراكيبهم، فـ" **كُلُّ ما يَدخُلُ عَلَى المُفرَدِ فإنَّهُ لا يَمنَعُ العَامِلَ مِمَّا قَبلَه، إلا أَنْ يَكُونَ مَا دَخَلَ عَلَيهِ صِلةً لَهُ، نَحوُ : (أَنْ)، وكُلُّ مَا دَخَلَ عَلَى الجُملَةِ فإنَّهُ يَمنَعُ العَامِلَ مِمَّا قَبلَه ؛ لئلا تَختَلِطَ الجُملُ، فَيفسُدُ الكَلامُ،** فأما ما دَخلَ على المُفردِ فَحُكمُه حكمُ المُفردِ فِي أَنَّه لا يَمنعُ، كما أنَّ ما دَخلَ على الجُملةِ فَحكمُه حكمُ الجملةِ فِي أَنَّه يَمنعُ " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج١، ص. ٢٨١-٢٨٢)**، وذلك نحو حرف الجزاء الذي " **إذا عمِلَ فِي الشَّرطِ والجَوابِ امتنعَ الفِعلُ أن يَعمَلَ فيما قبلَ الحَرفِ** ؛ لأَنَّهُ حينئذٍ يَكونُ دَاخلاً عَلَى الجُملةِ، ويَصيرُ بمنزلةِ حَرفِ الاستفهامِ في الدخولِ عَلَى الجُملةِ " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج١، ص. ٢٨٨)** .

إنَّ اتصافَ القواعد التي يَقولُ بها النُّحاة بالكليةِ من الأُمور التي تدلُّ على سعةِ الاستقراءِ من جهةٍ، ودقةَ الملاحظةِ لكلامِ العربِ وتراكيبهم من جهةٍ ثانيةٍ، فضلاً عن أنَّها تُسهم بالإحاطة بخصائص اللُّغة فهماً واكتساباً، ومن ذلكَ ما تبدى لي من قول الرُّمانِيّ: " **المُقَدَّمُ أَقوَى من المُؤَخَّرِ فِي سَائرِ أَبوَابِ العَربِيَّة**، كَقُوَّةِ القَسَمِ إذا تَقَدَّمَ حَتَّى يَمتَنِعَ أَنْ يُلْغَى، وكذلكَ (حَسِبتُ) وأَخوَاتُها، و(إذن) في الجوابِ، وكذلِكَ **العَامِلُ المُقَدَّمُ أَقوَى من المُؤَخَّرِ** " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص.١٠٥٣)**، فعمُوميَّة القاعدة مُشارٌ إليها فِي هذا النصِّ بطريقتين، أولهما: تمثلت بوصفهِ قوَّة المُقدَّمِ على المُؤخَّرِ فِي سائر أبواب العربيّة، وثانيهما: اشتقاقهِ لقاعدةَ كليَّةَ ثانيةَ تابعةٌ للقاعدةِ الأُولى ومُتعلقةَ بالعاملِ، وهي قوله (العَامِلُ المُقَدَّمُ أَقوَى مِن المُؤَخَّرِ)، ولم يَفتْ الرُّمانِيُّ أن يؤكدَ صحةَ ما قاله بالأمثلةِ التَّركيبيَّة مثل : القسم، وأفعالُ الظّنِ، و(إذن الجوابية) التي تعملُ بقوَّةٍ إنْ تقدمت على معمولاتها.

يعملُ النَّحويُّ على اقتناص السِّمات التَّركيبية للعناصر المُكوِّنة لها، وتوظيفها فِي بناء القواعد الكُليَّة، حتَّى تَشعُرَ بائتلافِ أجزائها، وتناسقِ مَضمونها مع المُدونة اللُّغويَّة بشكلٍ عامٍ، وذلكَ نحو قولهم: أنَّ " **الخبرَ مَحطُّ الفائدة**" **(الأنصاري، ١٩٩٨، ج٢، ص.٨٠٥)**، ثُمَّ تتحددُ تلك الوظيفةُ أكثرَ إذا ما عرفنا أنَّ " **الخبرَ الذي فيه الفَائدَةُ لا يَكُونُ إلا نَكِرَةً ؛ لأنَّهُ لو كَانَ مَعرِفَةً لم تَكُنْ فِيه الفَائدَةُ** "**(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٧٦٣)**، ويتضحُ لدينا عند الجمعِ بين القاعدتينِ أنَّ الأصلَ فِي الخبرِ التَّنكير، والمبتدأ التَّعريف، حتّى أنَّهُ " **إذا اجتمعت نكرة ومعرفة، فالمعرفةُ الإسم والنكرةُ الخبر**"**(الأنصاري، ١٩٨٩، ص. ٢٧٢)** ؛ ليتساندا معاً ويُشكلا جُملةً بقصدِ افادة المُخاطبِ ما يَجهلهُ غالباً .

وتبرزُ أهميةَ الخَبرِ فِي العربيَّةِ أنَّهُ " **إذا جُهلَ الخبرُ وَجبَ ذكرهُ** " **(الأنصاري، ٢٠٠٣، ج٢، ص. ٢٥)**، فِي حين أنَّهُ " **يكثرُ حذفُ الخبرِ إذا عُلمَ** " **(الأنصاري، ٢٠١٤، ص. ١٩٦)**، وقِيلَ : " **أنَّ الخبرَ لا يُحذف وجوباً إلا إنْ سدَّ شيءٌ مَسدَّه** " **(الأنصاري، ١٩٩٨، ج٢، ص.٧٨٥)** ؛ لأنَّهُ مُعتمدُ الفائدةِ، وهذهِ السِّمةُ فِي الخبرِ أضحت وسيلةً للتفريقِ بينهُ وبين غيرهِ من العناصر اللُّغويَّةِ ؛ لذا يرى الرَّمانِيُّ أنَّ " **الفَرقَ بَينَ الحَالِ والخَبرِ أَنَّ الخَبَرَ مُعتَمَدُ الفَائدَة، والحَالُ زِيادَةٌ فِي الفَائدَة** . والحَالُ لا يَعمَلُ فِيهَا إلا مَعنَى فِعْل، والخَبَرُ يَعمَلُ فِيهِ مَا لَيسَ فِيهِ مَعنَى فِعْلٍ، نَحوُ: الابتِدَاء، وإنَّ " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٩٧١)** ، إذ جعلَ من اعتماد الفائدةِ للخبرِ مَسنداً لإقامةِ حُكمٍ نَحويٍّ هو أنَّ الخبرَ يَعملُ فيهِ غيرُ الفعلِ الذي هو الأصلُ في العملِ، وذلك مثلُ : المبتدأ، والحرف المُشبه بالفعل (إنَّ)، كما أنَّه " **لا يَصلُحُ أنْ يَعملَ فِي الحَالِ إلا فِعلٌ أو مَعنَى فِعلٍ** " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٦٥٦)** .

رابعاً : تقويمُ التَّراكيب بين القاعدة والمعنى

التَّقويم مصدرٌ مشتقٌ من (قوَّم)، أي : قوَّمتُ الشيءَ تقويماً **(الرازي، ١٩٨١، ج٦، ص.٤٣)**، و" قوَّمَ المعوجَ : عدَّلهُ وأزالَ اعوجاجهُ، وقوَّمَ السِّلعةَ : سَعَّرها وثَمَّنها ..... وتقاوموا الشَّيء فيما بينهم : قدَّرُوا ثَمنهُ " **(أنيس وآخرون، ١٩٧٠، ج٢، ص. ٧٣٣)**، ومن ذلك أُخذَ معنى استقام، أيّ : اعتدلَ واستوى، ومنهُ قَوَّمَ السِّلعةَ، أي : قدَّرها **(الأزهري، ١٩٦٤، ٣٦١/٩)**، ويُقالُ أيضاً أنَّ " تَقويمَ السِّلعةِ : جعلُ قيمتها مُعادلةً لها " **(الحلبي، ١٩٩٣، ج٣، ص.٤١٩)**، فتَقويمُ السِّلعةِ فيهِ بَيانٌ لقيمتِها واظهارِها، وقد يُرادُ بـ" تَقويمِ الشَّيءِ: تَثقيفهُ " **(الحلبي، ١٩٩٣، ج٣، ص.٤١٨)**، وفِي هذا إشارةٌ إلى ما يُميزُ الانسانَ ويختصُّ بهِ عن غيرهِ من سائر المَخلوقاتِ من العَقلِ والفَهمِ وحُسنِ التَّصرف، وورد استعمالُ التقويمِ بما يُقاربُ هذا المعنى فِي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ التين: ٤.

فالتَّقويمُ مصطلحٌ يدلُّ معناه على إصلاحِ الشيءِ ممَّا أصابهُ من وَهنٍ بتعديله أو ازالت اعوجاجَهُ ؛ ليكون مُستقيماً **(ابن منظور، ١٩٨٢، ٣٧٨٢/١٠)**، كما يدلُّ أيضاً على تقديرِ قيمة الشَّيء **(ابن منظور، ١٩٨٢، ٣٧٨٣/١٠)**، فالتَّقويمُ بهذا المعنى يتضمنُ دلالتينِ، تتعلقُ الأولى بالتَّحسينُ والتَّعديلُ ؛ لجعلِ الشيءِ سَويًّا، والأُخرى

تتعلَّقُ بالتَّقدير والتَّثمِين، وتحديد القيمة للأشياءِ، وهو معنى يُذكرُ بياناً لمعنى التقييم كذلك **(أنيس وآخرون، ١٩٧٠، ٧٣٣/٢)** .

والتَّقويمُ عَمليَّةٌ مُنظمةٌ يقومُ بها الألسنيُّ؛ لإظهار معالم التَّراكيب اللُّغويَّة وأغراضها باستعمال أدوات منهجيَّة ومعايير علميَّة للقيام بالإصلاحِ اللُّغويّ للتَّراكيب، من خلال تحديد جوانب القصور فيها، وإبراز مظاهر الجودة، وصولاً إلى مستوى المِثاليَّة ؛ لكنَّها تتطلبُ جمعاً وتصنيفاً للمعطيات اللُّغويَّةِ التي تُعدُّ أدَّلـةً وصفيَّةً ؛ لغرض التَّوصل إلى بناء قواعد نحويَّة موضوعيَّة أو إصدار أحكام كمّية على التَّراكيب اللُّغويَّة باستعمال الاستقراء للأدلة اللُّغويَّة والاستنباط منها .

إنَّ الحاجة إلى التَّقويمِ تتضحُ أكثر من خلال ما " رُوِيَ عن ابن الأنباريّ أنَّه قالَ: رَكِبَ الكِنْدِي المُتَفَلْسِفُ إلى أبي العبَّاس وقال لهُ: إنَّي لأجِد فِي كَلام العَربِ حَشواً ! فَقالَ لهُ أبو العبَّاس: فِي أيّ موضعٍ وجدتَ ذلكَ ؟ فقالَ: أَجدُ العَربَ يَقولُونَ: عبدُ اللهِ قائمٌ، ثُمَّ يقولُونَ: إنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ، ثُمَّ يقولُونَ: إنَّ عبدَ اللهِ لقائمٌ، فالألفاظُ مُتكرِّرَةٌ والمعنى واحدٌ .

فقالَ أبو العبَّاس: بل المعاني مُختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولُهم: "عبدُ اللهِ قائمٌ" إخبارٌ عن قِيامِهِ، وقولُهم: "إنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ" جوابٌ عن سُؤالِ سائلٍ، وقولهُ: "إنَّ عبدَ اللهِ لقائمٌ" جوابٌ عن إنكارِ مُنكرٍ قيامَهُ، فقد تكرَّرت الألفاظُ لتكرُّرِ المعاني. قالَ : فما أحارَ المُتَفلسِفُ جواباً " **(الجرجاني، ١٩٨٧، ص. ٣١٥)** .

وهذا النصُّ فيهِ دلالة ظاهرة على أهمية عمل اللُّغويّ فِي إيضاح التَّراكيب اللُّغويَّة وتفسيرها، وهو من صَميمِ عمله فِي اللُّغةِ، فإذا كان هذا الحالُ عند الكنديّ الفيلسوف الوارد ذكره فِي النصّ السابق على مكانتهِ، فكيف حالُ العامَّةِ من النَّاسِ؟ وهذا ما دفعَ عبد القاهر الجُرجانيُّ إلى التَّصريحِ مُعلّقاً على هذهِ الواقعةِ بعد سردها إيَّاها بالقولِ: " وإذا كانَ الكنديُّ يذهبُ هذا عليهِ، حتَّى يركبَ فيهِ رُكوبَ مستفهِمٍ أو مُعترِضٍ، فما ظنُّكَ بالعامَّـةِ؟، ومن هو فِي عِدَادِ العامَّـةِ ممَّن لا يَخطرُ شِبْهُ هذا بِبالهِ ؟ " **(الجرجاني، ١٩٨٧، ص. ٣١٥)** .

لذا يُعدُّ تَقويمُ التَّراكيبِ اللُّغويَّة من الأُمورِ التي يَحرصُ اللِّسانِيُّ على أدائها؛ إظهاراً لمهارتهِ، وقُدرتهِ فِي تَوظيفِ خصائص اللُّغةِ التي تَمرَّسَ على وَصفِها، وبناءِ قَواعدها، وتَفسيرِها ؛ لذا فإنَّهُ جَانبٌ يُفصحُ بجَلاءٍ عن كِفايتهِ المعرفيَّة التي يَتزيَّنُ بها بأبهى صُورها تَصوُّراً وتَصديقاً من خلال العِبارات الكُليَّة التي يَسُوقها، أو الأمثلة التَّركيبيَّة التي يَعملُ على تَحليلها، وعمادُ مَنهجهِ فِي ذلكَ المعنَى وصيانتهِ، والقواعد اللُّغويَّة التي يَأنسُ بها أو يتبناها في بحثهِ .

ويُلخصُ أبو عثمان المازنيّ بمقالةٍ لطيفةٍ رؤيةَ النحاةِ وطريقتهم في النظرِ إلى الآراءِ العلميَّةِ والمسائلِ اللُّغويَّةِ بعد اطلاعِهم عليها بقولهِ : " إذَا قَالَ العَالِمُ المُتقدِّمُ قولاً، فسبيلُ مَنْ بعدَه أنْ يَحكيَـهُ، وإنْ رأى فيهِ خللاً أبَانَ عنهُ، ودلَّ على الصَّوابِ، ويكونُ النَّاظِرُ في ذلكَ مُخيَّرًا في اعتقَادِ أيّ المذهَبينِ بَانَ لهُ فيهِ الحقُّ " **(الزجاجي، ١٩٨٥، ص. ٤٢)**' وهذا يمثلُ وصفاً منهجياً لمبدأ من المبادئ الأساس فِي التَّقويم .

ومثلُ ذلك ما كشفُهُ لنا الرُّمانِيُّ فِي حديثهِ عن الأُمور التي يَجدرُ بالنَّحويّ الإلتزام بها قائلاً : " **ولا تَنظُرْ إلى ظَاهِرِ الإعرابِ وتُغْفِلَ المَعنَى الذي يَقَعُ عَلَيه الإعرابُ ؛ لِتَكُونَ قَد مَيَّزتَ فِيمَا يُجِيزُهُ أو يَمتَنِعُ مِنهُ صَوابَ الكَلامِ مِن خَطَائِه، فإنَّ صناعةَ النَّحوِ مَبنيَـةٌ على تمييزِ صَوابَ الكلامِ من خَطائـه على مذاهِبِ العربِ بطريقِ القياسِ الصَّحيحِ** " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص.٦٤٣)**، إذ يرى أن المعنى مبدأ تقويمي يُبنى على أساسٍ منهُ التَّحليل النحويّ للتَّراكيبِ أو تُحاكم ثُمَّ تُطلقُ الأحكامُ على الآراءِ بالنظرِ إليهِ عند النُّحاةِ .

ومن أمثلة ذلك، قولهم: أَكَلتُ هذا الطَّعَامَ شَهوَةً لَهُ، صَحِيحٌ ؛ لأنَّ الشَّهوَةَ للطَّعَامِ مِمَّا تَدعُو إليهِ، ولو قُلتَ : أَكَلتُ هذا الطَّعَامَ تَركَ شَهوَةٍ لَهُ، لَم يَجُزْ؛ لأنَّ تَركَ الشَّهوَةِ وانتِفَاءَها لا يَدعُو إليهِ ؛ وذلكَ لأنَّ المَعاني فِي نَحو هذا عَلَى

وجهينِ: مِنها مَا يَدعُو إلى الفِعلِ **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ٢/٦٤٣)**، ومِنها مَا لا يَدعُو إليهِ ؛ وقد استندَ الرُّمانِيُّ إلى هذهِ القاعدةَ التي تَتخذُ من المَعنَى سبيلاً لها عندَ القولِ بإجازةِ تركيبٍ ومنعِ آخر كما أوضحتُ قبلاً.

إنَّ السِّمةَ التي تُبنى التَّراكيبُ على أثرها تعتمدُ على حاجةِ المُتكلِّمِ إلى التَّعبير عن مقاصدهِ وربط المعانِي بعضها ببعضٍ مع مُراعاتهِ لمواضعاتِ اللُّغةِ وقوانينها التي يُحتكمُ إليها وفاقاً لفكرةِ العاملِ ومقتضياتها كأسلوبٍ مُستنبطٍ اكتشفهُ النحاة؛ لوصفِ العلاقاتِ المتنوعةِ بين أجزاء التَّراكيب المؤتلفةِ، نحو: التَّبعيةِ، والمُشاركةِ، والاختصاصِ، وفِي وصف ذلكَ يقولُ الرُّمانِيُّ: " الاقتضاء في هذا عَلَى ثَلاثَةِ أَوجُهٍ : اقتِضَاءُ الأَوَّلِ للثّانِي عَلَى جِهةِ الإتبَاعِ، واقتِضَاءُ الأَوَّلِ للثّانِي مِن جِهةِ المُشَارَكَةِ في العَامِلِ، وكِلا هذين الوَجهَينِ لا يَجِبُ بِهِمَا عَمَلُ المُقتَضِي، ويَجِبُ بِالوَجهِ الثَّالِثِ، وهو اقتِضَاءُ الأَوَّلِ للثّانِي عَلَى جِهَةِ الاختِصَاصِ بِهِ فَقَط دُونَ الوَجهَينِ. **<u>والأَصلُ في هذا أَنَّـهُ يَحتَـاجُ إلى عَقد المَعَانِي بَعضُها بِبَعضٍ عَلَى مَا يَصِحُّ ويَجُوزُ</u>**، فإذا انعَقَدَ الثَّانِي بِالأَوَّلِ انعِقَادَ التَّابِعِ لَم يَجِبْ لَهُ عَمَلٌ فِيهِ، وإذا انعَقَدَ بِهِ انعِقَادَ المُشَارِكِ فِي العَامِلِ لَم يَجِبْ لَهُ عَمَلٌ فِيهِ، وإذا انعَقَدَ بِهِ انعِقَادَ المُختَصِّ بِهِ فَقَط دُونَ الوَجهَينِ الآخَرَينِ وَجَبَ لَهُ عَمَلٌ فِيهِ ؛ لِتَصِحَّ الدِّلالَةُ عَلَى انعِقَادٍ بِهِ، فَكُلُّ عَامِلٍ بِهذهِ المَنزِلَةِ، ثُمَّ تَختَلِفُ وُجُوهُ العَمَلِ بِحَسَبِ مَا هو عَلَيهِ مِن غَيرِ هذا الوَجهِ ؛ لِذلكَ كَانَ عَمَلُ (ضَارِبٍ) فِي الفَاعِلِ والمَفعُولِ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ يَجِبُ بِهَا العَمَلُ " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٩٦٤-٩٦٥)** .

وترتبطُ الأحكام النَّحويَّة بالمعانِي التي تؤديها الألفاظ ضمن التَّراكيب ارتباطاً وثيقاً، ومن ذلكَ ما جاءَ من إجازةِ تعدد الأوجه الإعرابيَّة المُحتملةَ فِي قولكَ : (مَرَرتُ برجُلٍ حَسَنٍ أَبُوهُ) استناداً إلى المَعنَى، وذلكَ لإنَّ فِي (حَسَن) الوارد فِي التَّركيبِ ثلاثةَ أوجهٍ : " الأَوَّلُ: أنْ يَكُونَ (حَسَنٌ) اسماً عَلَماً، فلا يَجُوزُ فِيهِ إلا الرَّفعُ بإجمَاعٍ . الثَّانِي: أنْ يَكُونَ صِفَةً غَالِبةً، فَيَجُوزُ فيهِ الرَّفعُ والجَرُّ، والرَّفعُ أقوَى. الثَّالث: أَنْ يَكُونَ صِفَةً مَحضَةً، فَيَكُونُ الوَجْهُ فِيهِ الجَرَّ .

فالأحكامُ فِي هذهِ الأَوجُهِ الثَّلاثَةِ مُخْتَلِفَةٌ عَلَى ما بَيَّنتُ لَكَ، **<u>وهذا يُبَصِّرُكَ أَنَّ الإعرابَ لا يَستَقِيمُ إلا بعدَ فَهْمِ المَعْنَى، حَتَّى يَجْرِيَ عَلَى حَقِّه، والوَجْه الذي هُو لَهُ</u>** " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٨٤٠-٨٤١)**، فالاختيارُ الإعرابِيُّ قائمٌ علَى ما يُحددهُ المعنَى المَقصود، فضلاً عن قدرةِ المُخاطبِ عَلَى فَهمِ المَعنَى .

ولا بُدَّ من الإشارةِ هنا إلى أنَّ احتواءَ الجُملةِ الاسميةِ للمُعرَّفِ يُعدُّ من الشرائط الضرورية لإقامتها على الوجهِ الذي تَتَحققُ بهِ الفَائدةُ للمُخاطَبِ، نحو قولنا: زيدٌ قائمٌ، ولكنَّكَ إذا قُلتَ: هذا رجُلٌ، فلا يَحصلُ تعريفٌ وإنْ وقعت الإشارةُ إليهِ بِعينهِ ؛ لأنَّهُ خَارجٌ عَن حدِّ المَعرفةِ إلى التَّنكيرِ بدلالةِ التَّنوينِ الذي يكونُ علامةٌ من علاماتهِ ؛ فضلاً عن أنَّ حَقِيقَةَ المَعرِفَةِ التي تشملُ " **<u>كُلَّ ما كَانَ عَلَى مَعنًى يَختَصُّ الشَّـيءَ دُونَ غَيرِهِ فِي دَلالَة اسمِه فَهو مَعرِفَةٌ</u>** " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٧٥٣)**، فالبَيانُ وظيفةٌ واجبةٌ للكشف عن الشَّيءِ بعينهِ باستعمال شكلٍ من أشكالِ التَّعريفِ فيهِ، والمَعرفةُ فِي العربيَّةِ مَوضوعةٌ لتمييزِ اللَّفظِ المُعرَّفِ عن غيرهِ عند المُخاطبِ .

وتَتحققُ الزِّيادةُ في الفائدةِ بما يَقعُ بعد مُعتمدِ الفائدةِ فِي التَّراكيبِ ممّا فيهِ فائدةٌ مُضافةً للمُخاطبِ عند اتيانهِ بما لم يَكنْ عَلَى عِلمٍ بهِ من أُمورٍ، أمَّا ما يأتِي للزِّيادةِ في البيانِ فيقعُ بعدَ مُعتمدِ البيانِ ممّا هو معلومٌ عند المُخاطَبِ فِي التَّراكيبِ، فإذا " **<u>قُلتُ : (ضَرَبتُ زيداً) فالفعلُ معتمدُ الفائدة، والفاعلُ معتمدُ البيانِ، والمفعولُ للزِّيادةِ فِي البيانِ ؛ لأنَّه يَعْرِفُه المُخاطَبُ</u>** " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج١، ص. ٨٨-٨٩)** .

واشترطَ النُّحاةُ –بعد وصفِهم لهذا الاشكالِ من الفائدة والزيادةِ– فِي ما يَقعُ من التَّراكيبِ اللُّغويَّةِ ((مُعتَمَدَ البَيَانِ أَن يَكُونَ بِه فَائِدَةٌ هي أَوكدُ فَائِدةٍ))**(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج١، ص. ٤٢٧)** ؛ لهذا ضَعُفَ النَّصبُ على هذا الوَجْهِ فِي اللُّغةِ؛ وذلكَ لأنَّ " **<u>النَّصبَ لا يكونُ مُعتَمَدَ البَيانِ، وإنَّما هو زيادَةُ بيانٍ،</u>** فقد تكونُ زيادَةُ البيانِ بالتَّكريرِ، ولا يَكونُ مُعتَمَدُ البَيانِ

الذي بِه تَصِحُّ الفَائِدَةُ بِالتَّكريرِ" **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج١، ص. ٤٢٦)**، علماً أنَّ التَّكرِيرَ فِي العربيَّةِ يَجيءُ عَلَى وَجهينِ، أَحَدُهُما: تَوكِيدٌ لِتَمكِينِ المَعنَى فِي النَّفسِ، كَقولِنا: ضَرَبتُ زَيداً زيداً، والآخرُ : توكيدٌ يُقصدُ بِهِ المُبالَغَةُ فِي المَعنَى، كَقَولِنا: اذْهَبْ اذْهَبْ **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ٥٩٦/٢)** .

ويكشفُ الرُّمانِيُّ عن ملامحَ منهجيَّة لطريقةَ تعاملهِ مع التَّراكيب التي تتعرضُ لحذفِ بعض أجزائها، إذ يرى أنَّ " **كلُّ ما لا يَنكَشِفُ وَجهُ العَمَلِ فيه إلا بِوسِيطَةِ مَعنَى كَلِمةٍ، فَلا بُدَّ مِن ذِكرِ تلكَ الكَلِمَةِ أو تَقديرِها إنْ حُذِفت حَتَّى يَصِحَّ الكَلامُ**، وهذا فِي الفِعلِ والحَرفِ سواءٌ ؛ لِذلكَ وَجبَ أَنْ تُقدَّرَ (مِنْ) فِي:﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾الأعراف: ١٥٥؛ لأنَّ وَجهَ العَملِ لا يَنكَشفُ إلا بـ(مِنْ) "**(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص.٦٢١)** .

ويرى الرُّمانِي أنَّ الذي يجوزُ فِي " اسم الجنسِ المَدعُوَّ بِهِ أذا كان مِمَّا يَصلُحُ فِي المذكورِ أنْ يُدعَى بِهِ، لهُ أو عليهِ، أنْ يُنصبَ على الفعلِ المَترُوك إظهارُهُ ؛ لأنَّه يجري مَجرَى المصدرِ فِي اسمِ الجِنسِ، إلا أنَّ المصدرَ جنسُ الفعلِ، وهذا جِنسُ المعنَى' وهو ممَّا يصلُحُ أنْ يُدعَى بِهِ، لهُ أو عليهِ كالمصدرِ، وفيهِ عَمَلُ الفعلِ ؛ فلهذا صَلُحَ أنْ يَجرِيَ مَجرَى المصدرِ فِي الفعلِ المَتروكِ إظهارُهُ فِي الدُّعاءِ.

ولا يجوزُ أنْ يَظهرَ فيه الفعلُ؛ لأنَّ حَذفَهُ أبلغُ من أجلِ أنَّهُ يحتملُ وُجُوهاً مُختلفَةً ممَّا يُدعَى بِه، كقولكَ : (تُرباً وجندلاً)، على تقديرِ ألزمَهُ اللهُ تُرباً وجَندَلاً، أو أَطعَمَهُ تُرباً وجَندلاً، أو جعلَ رِزقَهُ تُرباً وجَندلاً، فصارَ من أجلِ هذا فِي حُكمِ المصدرِ الذي لا يَجوزُ إظهارَ الفعلِ معَهُ، **وإنْ لم يكنْ فِي قوَّةِ المَصدرِ فِي أخذِ لفظِ الفعلِ منهُ ؛ ولهذا نَقَصَ اسمُ الجنسِ عن المَصدرِ، فصارَ أقلَّ منه فِي الاستعمالِ** " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٥٥٦-٥٥٧)**، فـ(تَرباً وجَنْدلاً) هي من الأسماءِ التي وُضعت مَوضعَ المَصدرِ فِي الدُّعاءِ الذي يَجري مَجرى صيغةِ الأمرِ ؛ إذ وقعا موقعَ : خِزْياً وفَضيحَةً، واحتملَ ذِلكَ لِمَا فيهِ مِن مَعنَى : إلزمْ، وإنَّ الدُّعاءَ يَجري مَجرى الأمرِ فِي أنَّه لا يَكونُ إلا بِفعلٍ، فاقتضى لهُ هذهِ القُوَّةَ أَنْ يُصرَّفَ فِي اسم الجِنسِ المُشَاكِلِ للمَصدرِ **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٦٩٨)** .

والخلاصةُ أنَّ المعانِيَ فِي اللُّغةِ عند استعمالها عَلَى ثَلاثةِ أوجُهٍ : مَعنَى يُرَغَّبُ فيهِ، ومَعنَى يُحذَّرُ منهُ، ومعنَى مُهملٌ ليسَ فيهِ ما يُرغَّبُ فيهِ ولا ما يُحذَّرُ منهُ، وإنَّما يكونُ ذلكَ بحَسب العِلَلِ التي تصحبُهُ لا مِن أَجلِ مَعناهُ فِي نَفسهِ، واسمُ الجنسِ الذي يَصلُحُ أن يُدعَى بِهِ (لهُ أو عليهِ) هو الذي لهُ معنًى يُرَغَّبُ فيهِ أو يُحَذَّرُ مِنهُ، فأمَّا ما خَرَجَ عن ذلكَ فلا يَصلُحُ أن يُدعَى بِهِ (لهُ أو عليهِ)، كما لا يصلُحُ فيما كانَ بهذهِ المَنزلةِ من المصادرِ، نحو: (التَّحرُّكِ)، و(القيامِ)، و(القعُودِ)، و(الذَّهابِ)**(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ٥٥٦/٢-٥٥٧)** .

إنَّ الأصلَ اللُّغويّ هو الحالة الأولى التي يتجرَّدُ فيها من أيّ مُؤثراتٍ، أو الحالة التي يكون عليها التَّركيبُ قبل تَعرضهِ لعواملٍ أو تغييراتٍ طارئـةٍ ؛ ليصلحَ أن يُبنى عليهِ ؛ وفِي ذلك يرى الرُّمانِيُّ أنَّـهُ " **إذا عُقِدَ الأصلُ عَلَى الحَقِيقَةِ التِي تَجِبُ للشَيءِ لَم يَعْتَرِضْ عَلَيها مَا يَكُونُ مِن المَوانِعِ التي تَعْرِضُ فِي الكَلامِ**، ولِهذا نَظَائرٌ؛ مِنها **أَنَّ الخَبرَ للمُبتَدأ مَوضِعُهُ التَّأخِيرُ، ومعَ ذَلكَ فَقَدْ يَعْرِضُ عَارِضٌ يَمنَعُ مِنَ التَّأخِيرِ، كَقَوْلِكَ : (كَيفَ زَيدٌ ؟)، و(أَينَ زَيدٌ ؟)** .

ومِن ذَلكَ **أَنَّ الفَاعِلَ مَوضِعُهُ التَّقدِيمُ قَبلَ المَفعُولِ، وقَدْ يَعْرِضُ عَارِضٌ يَمنَعُ مِن تَقديمِه، كَقَولِه جَلَّ وعَزَّ : وإذِ ابتلى إبراهيمَ ربُّه**، ولا يَجُوزُ للعَارِضِ مِن جِهةِ الضَّمِيرِ : وإذ ابتلَى رَبُّه إبرَاهِيمَ .

فَكانَ هَذا الأَصلُ مُقَيَّداً بِأَنَّـهُ وَاجِبٌ مَا لَمْ يَعْرِضْ مَانِعٌ، كَما يَكُونُ فِي سائرِ الأُصُولِ المُقَيَّدةِ لِهذا المَعنَى، فإذا تَوَجَّهَ الكَلامُ عَلَى هذا التَّأوِيلِ الحَسَنِ لَمْ تَلزَمْهُم مُنَاقَضَةٌ عَلَى ظَاهِرِ العِبَارةِ ؛ لأنَّ **المُعتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى المَعنَى المَدلُولِ عَلَيه لا عَلَى العِبارةِ فَقطْ** " **(الرُّمانِي، ٢٠٢١، ج٢، ص. ٨٨٤)** .

خاتمةُ البحثِ ونتائجه //

١- التَّمثِيلاتُ التَّركيبيَّةُ عبارةٌ عن صورٍ يُعرفُ بها المُستوى التَّنظيميّ للأشكالِ اللُّغويَّـةِ في لُغةٍ ما، وهي من الأنماط التَّأويليَّةِ التي اعتمدها النُّحاة في تَفسيراتِهم لما أشكلَ من كلامِ العَربِ، أو لِما خرجَ عن قواعدها من المُثل التي تُصورُ النِّظامَ النَّحويَّ، وتظهر فِي الأداءِ اللُّغويّ للمُتكلِّمين .

٢- يسعى النَّحويُّ إلى المُلاءمةِ بين ما هو قَائمٌ في الاستعمالِ اللُّغويّ، وبينَ القَوالب المُمثلة لها في النِّظام النَّحويّ للُّغةِ، وذلك بالتزامِ مَسالك التَّفسير، والتَّقدير، والتَّأويل غَالباً، فالتَّمثيلُ أداةٌ منهجيَّةٌ من صُنعِ اللِّسانِيّ بما يَتصورهُ من أبنيةٍ ذهنيَّةٍ عن تراكيب اللُّغةِ، وأُصول استعمالها وتكوينها .

٣- وظيفةُ الألسنيّ الأساس هي دراسة قُدرة المُتكلِّمِ وكفايته اللُّغويَّة على انتاجِ جُملٍ غير مَحدُودةٍ مِن قَواعد مَحدُودةٍ بشكل إبداعي، وتَفسيرِ ذلك الإنتاج باعتمادِ المنطقِ اللُّغويّ فِي تَفسيرِ الظَواهر اللُّغويَّةِ، فضلاً عن استنباطُ القَواعد التي تَتمكنُ من تَوليدِ الجُملِ الصَّحيحةِ .

٤- يُشترطُ بالألسنيّ أن يمتلكَ كفايةً منهجيَّةً ورؤيةً علميَّةً باعتماد أدوات مثل: الاستقراء والتَّصنيف والاستنباط؛ لتُساعدُهُ فِي وصفِ اللُّغةِ، وتفسير أمثلتها وقواعدها، وتقويمِ تراكيبها ونظامها؛ لأنَّ عملَ اللِّسانيّ يتمثلُ فِي وضع الفرضياتِ، ومحاولةُ اختبارها باخضاعها للتجربةِ، ومساءلةِ المتكلِّمِين حولها ؛ لاختبارها، ثمَّ اسقاط ما لا يصحُّ منها أو تعديلها إلى أنْ يَستقرَ الوضعُ على الفرضيَّاتِ الأكثرَ مُلاءمةً لتفسير الظاهرة اللُّغويَّة .

٥- الألسنيُّ يَبني مُلاحظاته وأحكامه اللُّغويَّة فِي ضوء مُعطيات لغويَّة واسعة من الأمثلة المسموعة، إذ يستعملُ التَّفسيرَ كوسيلةٍ منهجيَّة مركزيَّة ؛ لإيضاح معانِي التَّراكيب بعد تحليل مكوّناتها اللُّغويَّة وعلاقاتها السياقيَّة، فيكشفُ لنا بهذهِ الطريقة عن كفايتهِ المَعرفيَّةِ ؛ لأنَّ التَّفسيرَ ثمرةٌ للوصف والتَّصنيف اللُّغويّ الذي يَقُوم بهِ، وهي خطوةٌ تُؤسسُ لفهمِ الظواهر اللُّغويَّة التي يَدرسها، فمُهمةُ اللِّسانيّ لا تقتصرُ على وصفِ البنى اللُّغويَّةِ، بل تتعدّاها إلى تفسير كيفية إسناد المعنى إلى التَّعبيرات اللُّغويَّة، إذ يَقعُ البحثُ عن آلياتِ توالُّد المعاني فِي التَّراكيب اللُّغويَّة على عاتق الألسنيّ فِي خضم مُحاولتهِ إماطة اللِّثام عن مُكوّناتها اللُّغويَّة ثُمَّ تفسيرها .

٦- إنَّ تمثيلَ الكِفاية تركيبيَّاً يَجدرُ بهِ أن يكونَ جُزءً من مناهج تعليم اللُّغةِ؛ لأنَّهُ يُوفِّرُ إطاراً نظرياً وتطبيقياً لفهمِ أخطاءِ المُتعلمينَ، وفرصةً لتوجيههم نحو البنى التَّركيبيَّة الصحيحةَ التي تعكس الكِفاية اللُّغويّة؛ ولذلك يُوصي الباحث بتوظيفِ الكِفاية اللُّغويَّة وتَمثُلاتها التَّركيبيَّة فِي تحليل الخطابِ وتقويم الأداء اللُّغويّ ؛ للكشف عن كفاءة المُتكلِّمين .

٧- بنى النحاةُ العربُ أنظارَهم اللُّغويَّةِ للتراكيبِ النحويَّةِ على معرفةٍ راسخةٍ بأصولِ لغتهم إنتاجاً وفهماً وإدراكاً لنظامها القواعدي، فوصفوا التَّراكيب اللُّغويّة واستقرؤها أمثلةً وقواعدَ، ثُمَّ وقفوا على تفسيرها وإدراكِ مضامينها، وبنوا قواعدهم الكليَّة في ضوئها، بل اجهدوا أنفسهم في التعليل لها وتقويمها بما يضمن استقامتها وتوافقها مع أسس اللُّغة ونظامها، " ولو كانت هذه اللُّغةُ حشوًا مَكيلاً، وحثوًا مَهِيلا ؛ لكثُرَ خلافُها، وتَعادَّت أوصافُها " **(ابن جني، ١٩٩٠، ج١، ص. ٢٤٤)** .

٨- إنَّ نحاة العربيّة قدَّموا رؤى نحويَّة تتلاءم مع أحدث المناهج اللِّسانيَّة اللُّغويّة ؛ بالنظر لكفايتهم المعرفيَّة التي امتلكوها، وقيامهم بوظيفتهم العلميَّة وصفاً وتفسيراً وتقويماً؛ ليؤكدوا دقةَ ملاحظتهم لنظام لغتهم وقواعدها، واستيعابهم له واسهامهم فِي الكشفِ عنه .

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم

– ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، ١٩٩٠م، ***الخصائص***، تَحقيق : مُحمَّد علي النَّجار (ت١٩٦٦م)، دار الشؤون الثقافيّة العامَّة، بغداد، ط ٤ .

– ابن منظور، أبو الفضل مُحمَّد بن مكرم (ت٧١١هـ)، ١٩٨٢م، ***لسان العرب***، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢ .

– أحمد، د. نوزاد حسن، ١٩٩٦م، ***المنهج الوصفيّ فِي كتاب سيبويه***، منشورات جامعة قاريونس (بنغازي)، ليبيا، ط ١.

– آل قميشان، د. ناصر مُحمَّد عبد الله، ٢٠٠٩م، ***الاعتراض النحويّ عند ابن مالك واجتهاداته***، طباعة هيئة أبو ظبي للثقافة والتُّراث، الإمارات العربيَّة المُتحدة، ط ١ .

– الأزهريّ، أبو منصور مُحمَّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، ١٩٦٤م، ***تَهذيب اللّغة***، الدَّار القومية العربية، القاهرة، ط ١ .

– الأنصاريّ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ)، ١٩٨٩م، ***تَخلِيص الشواهد وتلخِيص الفوائد***، تَحقيق : د. عباس مصطفى الصالِحيّ، المكتبة العربيّة، بيروت، ط ١ .

– الأنصاريّ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ)، ١٩٩٨م، ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***، تَحقيق : د. مازن المبارك، ومُحمَّد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغانِي، مؤسسة الصَّادق، طهران، ط ٥ .

– الأنصاريّ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ)، ٢٠١٤م، ***شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب***، تَحقيق : مُحمَّد مُحيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م)، دار الفكر، دمشق، ط ٤ .

– الأنصاريّ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ)، ٢٠٠٣م، ***أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك***، تَحقيق : مُحمَّد مُحيي الدين عبد الحميد (ت١٩٧٣م)، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٤ .

– التهانوي، مُحمَّد علي بن علي بن مُحمَّد (بعد ١١٥٨هـ)، ١٩٩٨م، ***كشاف اصطلاحات الفنون***، وضع حواشيه احمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ .

– الجرجانِيّ، أبو بكر عبد القاهر بن مُحمَّد (ت٤٧١هـ)، ١٩٨٧م، ***دلائل الاعجاز***، تَحقيق : د. مُحمَّد رضوان الدّاية، ود. فائز الدّاية، مكتبة سعد الدّين، دمشق، ط ٢ .

– الحلبيّ، أحمد ابن يوسف المعروف بالسَّمين (ت٧٥١هـ)، ١٩٩٣م، ***عُمدةُ الحُفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ***، بتحقيق : د. مُحمّد التونجيّ، عالم الكتب، بيروت، ط ١ .

– الرازيّ، أبو الحسن أحمد بن فارس اللُّغويّ (ت٣٩٥هـ) ،١٩٨١م، ***مقاييس اللّغة***، تَحقيق : عبد السَّلام مُحمَّد هارون، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط ٣ .

– الرُّمانِي، أبو الحسن عليّ بن عيسى (ت٣٨٤هـ)، ٢٠٢١م، ***شرح كتاب سيبويه***، دراسة وتحقيق : د. شريف عبد الكريم النَّجَّار، دار السَّلام المصرية و دار عمَّار الأردنية، ط ١ .

– الزَّبيديّ، مُحمَّد مرتضى الحسينيّ (ت١٢٠٥هـ)، ١٩٦٥– ٢٠٠١م، ***تاج العروس من جواهر القاموس***، تَحقيق : عبد العليم الطحاوي ومَحمود مُحمَّد الطناحي وعبد الكريم العزباويج، مطبعة حكومة الكويت، ط١ .

– الزَّجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ)، ١٩٨٥م، ***اللامات***، تَحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر(دمشق)، ط ٢.

– السَّكاكيّ أبو يعقوب يوسف بن مُحمَّد بن علي (ت٦٢٦هـ)، ٢٠٠٠م، ***مفتاح العلوم***، تَحقيق : د. عبد الحميد حسن هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط ١ .

– السُّودانِيّ، د. رفعت كاظم، ٢٠٠٩م، ***المنهج التوليدي والتحويلي دراسة وصفية وتاريخيَّة منحنى تطبيقيّ في تركيب الجُملة فِي السَّبع الطِّوال الجاهليات***، دار دجلة، الأردن، ط١ .

– السِّيرافِيّ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ)، ٢٠٠٨ – ٢٠١٢م، ***شرح كتاب سيبويه***، بتحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرون، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ط ١ .

– العمري، د . حسن بن غرم، ٢٠٢٥م، ***عمل النحويّ فِي اللُّغةِ***، بحث في مجلة العلوم العربيَّة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (الرياض)، العدد (٧٤)، الجزء (٢)، (من ٧١ إلى ١٧٧) .

– الفريدي، طارق، وعبد الحميد، عصام تمام، ٢٠٢٤م، ***مفهوم الكِفاية وملامح تطوُّره فِي الدَّرس اللِّسانِيّ***، مجلة اعجاز عربي لتعلم اللُّغة العربيَّة (السعودية)، المجلد (٧)، العدد (٢)، (من ٣٨٩ إلى ٤٠٩) .

– اللبديّ، د. مُحمَّد سمير نَجيب، ١٩٨٩م، ***معجم المصطلحات النحوية والصرفية***، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، ط ١ .

– المظفر، محمد رضا، ٢٠٠٦م، ***المنطق***، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، ط ٣ .

– الملخ، د. حسن خميس، ٢٠٠٢م، ***التفكير العلمي في النحو العربي***، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١ .

– المُناوِي، محمَّد عبد الرَّؤوف (ت١٠١٣هـ)، ٢٠٠٢م، ***التوقيف على مُهمَّات التَّعاريف***، تحقيق : د. محمَّد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر (بيروت) ودار الفكر (دمشق)، ط ٢ .

– أنيس، د . إبراهيم وآخرون، ١٩٧٠م، ***المعجم الوسيط***، دار الفكر، بيروت، ط ٢ .

– بشر، د. كمال محمد، ١٩٩٨م، ***دراسات في علم اللُّغة***، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، د . ط .

– بودرع، د. عبد الرحمن، ٢٠١٣م، ***الأسس المعرفيَّة للغويَّات العربيَّة***، دار ورد للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١ .

– بودرع، د. عبد الرحمن، ٢٠١٤م، ***البعد الاجتماعيّ التداوليّ في منهج سيبويه***، بحثٌ ضمن كتاب (التَّداوليات وتحليل الخطاب بحوث محكمة)، بإشراف : د . حافظ إسماعيل علوي، ود. منتصر أمين عبد الرحيم، دار كنوز المعرفة (الأردن)، ط (١)، (من ٦٩٣ إلى ٧٢٨) .

– جواد، علاء عمار، ٢٠٠٧م، ***التَّمثيل النَّحويّ في كتاب سيبويه***، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية التربية، بإشراف: أ. م. د جواد كاظم عناد .

– حسَّان، د. تَمَّام، ٢٠٠١م، ***اللُّغة بين المعيارية والوصفية***، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣ .

– داخل، أ.د سماء تركي، ونفال، د. عبد الله غيث، ٢٠٢٤م، ***الكفاية اللُّغويَّة رؤية نظريَّة تطبيقيَّة***، دار اليازوريّ العلميَّة– الأردن، ط١

– زكريا، د. ميشال، ١٩٨٦م، ***الألسنيَّة التوليديَّة والتحويليَّة وقواعد اللُّغة العربيَّة (النظريَّة الألسنيَّة)***، المُؤسسة الجامعيَّة للدراسات والنشر، لبنان، ط ٢ .

– زيدان، د. محمود محمد فهمي، ١٩٨٨م، ***الاستقراء والمنهج العلميّ***، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندرية.

– سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، ١٩٨٢م، ***الكتاب***، تحقيق : مُحمَّد عبد السلام هارون (ت١٩٨٨م)، مكتبة الخانجي (القاهرة)، دار الرّفاعيّ (الرِّياض)، ط ٢ .

– شقروش، عبد السَّلام، ٢٠١٢م، ***اللِّسانيات من المدونة إلى الحدس قراءة فِي تحول الموضوع***، بحث في مجلة ألف اللُّغة والإعلام والمجتمع (الجزائرية)، العدد (٣٤)، (من ٥١٥ إلى ٥٢٣) .

– صحراويّ، د . مسعود، ٢٠٠٥م، ***التَّداوليَّة عند العلماء العرب دراسة تداوليَّة لظاهرة الأفعال الكلاميَّة فِي التُّراثِ اللِّسانِيّ العربيّ***، دار الطليعة، بيروت – لبنان، ط ١ .

– عابد، دروش، ٢٠١٨م، ***آليات انتاج الخطاب وتأويله لدى المعلم والمتعلم فِي العملية التعليمية مقارنة فِي ضوء التَّداوليَّة العرفانيَّة***، مجلة جسور المعرفة، الجزائر، المجلد (٤)، العدد (١)، (من ٣١٥ إلى ٣٢٨) .

– عبد الرحيم، منتصر أمين ،٢٠١٢م، ***مفهوم الحدس فِي النظرية التَّوليديَّة التَّحويليَّة***، بحث في مجلة اللسانيات التي تصدر عن مركز البحث العلميّ والتقني لتطوير اللُّغة العربيَّة (الجزائر)، المجلد (١٨)، العدد (٢)، (من ٥ إلى ٣١) .

– عمايرة، د. خليل أحمد، ١٩٨٤م، ***في نحو اللُّغة وتراكيبها منهج وتطبيق***، عالم المعرفة، جدة (السعودية)، ط ١ .

– عمر، د. أحمد مختار، ٢٠٠٣م، ***البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر***، عالم الكتب، القاهرة، ط ٨ .

– لاينز، جون، ، ١٩٨٠م، ***علم الدَّلالة***، ترجمة : مجيد عبد الحليم الماشطة وحليم حسين فالح وكاظم حسين باقر، مطبعة جامعة البصرة، العراق، ط ١ .

– مؤمن، أحمد، ٢٠٠٥م، ***اللِّسانيات النشأة والتطور***، ديوان المطبوعات الجامعيَّة، الجزائر، ط ٢ .

– نكري، عبد النبيّ بن عبد الرسول الأحمد (ت ق١٢هـ)، ١٩٧٥م، ***دستور العلماء***، منشورات مؤسسة الأعلميّ، لبنان، ط ٢ .